



CHS 51A





# كتاب

زومة الرائض في علم القرائض



تألف الفريضي، الفاضل، والامامة الكامل

الحبيب النسيب الشيخ احمد بجي الانوي

( قاضي محكمة دسوق الشرعية سابقاً )

عاليه الرحمة والرضوان امين

---

﴿ طبع على نفقة ابن المؤلف ( محمد ) ﴾

(( حقوق الطبع محفوظة له ))

طبع بمطبعة الوهرانات سنة ١٣٢٣ هـ



# كتاب

نزهة الرائي في علم القرائن



تأليف الفرضي الفاضل والعلامة الكامل

الحبيب النسيب الشيخ أحمد يحيى الاسنوي

(قاضي محكمة دسوق الشرعية سابقاً)

عليه الرحمة والرضوان امين

---

﴿ طبع على نفقة ابن المؤلف ( محمد ) ﴾

(( حقوق الطبع محفوظة له ))

---

طبع بمطبعة الموسوعات سنة ١٣٢٣

داخله نمبر	۲۶۴۰۲
فن نمبر	الف ۱۹
آئینہ نمبر	
بسم الله الرحمن الرحيم	

الحمد لله الذي قدر الموت على جميع الموجودات \* ومنع  
تفاني التركات لمن شاء من المخلوقات \* فسيحانه من إله تزه  
عن المانع والحاجب \* والولد والوالد والقريب والصاحب \* وقسم  
الارزاق بين عباده قسمة عادلة \* وامدهم بجزيل انعامه فنعمة  
عائلته \* والصلاة والسلام على من اصل اصول الاسلام \*  
وصحح بصحيح عزمه قواعد الاحكام \* سيدنا محمد بن عبد  
الله خلاصة اهل الكرم والحلم \* القائل تلموا الفرائض وعلموها  
الناس فانها نصف العلم \* وعلى آله واصحابه الذين تمصبوا بارشاد  
الفارض \* لحل المشكلات وكشف الغوامض \* صلاة وسلاما  
دائمين الى يوم الحساب \* يوم لا انساب فيه ولا احساب \*  
اما بعد فيقول الفقير الى غنوربه المتين القوي \* احمد بن يحيى



ابن عبد الكريم الازهرى الحنفى الاسنوي \* هذا شرح لطيف  
 مختصر على مقدمة الامام الفاضل \* العالم العامل الهام السكامل  
 الصالح الغني \* والسيد الشريف \* مولانا العلامة السيد  
 عبد الحافظ بن السيد عبد الحق بن السيد اسماعيل بن السيد  
 علي الحجاجي الاقصري \* المسماة بمصباح الاسرار الفوائض \*  
 في علم الفرائض \* مشتمل على تبين المسائل وتوضيحها \*  
 وتاصيلها وتصحيحها \* ليكون وسيلة للمتدئين امثالى اصباح الله  
 حالهم وحالى \* سميت نزهة الرائض \* على مصباح الاسرار  
 الفوائض \* في علم الفرائض \* وها انا شرعت في المقصود \*  
 بمون الملك المعبود \* فقلت قال المصنف

( بسم الله الرحمن الرحيم ) اي ابتداء والاولى منه اولف  
 ( الحمد لله ) اي الوصف بالجليل ثابت لله ( لذي تعالت ) اي  
 ارتفعت ( ذته ) العلية ( فلا يحيط بها ) من الاحاطة ( فرض  
 غارض ) أي تقدير مقدر ( وتمالت نعمه ) اي تزايدت نعمه  
 ( فلا يحصرها ) من الحصر ( حاسب عارض ) اي حادث او  
 عاد حافظ متقن للحساب قال تعالى وان تعدونعمة الله لا تحصوها  
 ولا يخفى ما في كلامه من براعة الاستهلال ( والصلالة ) اي

الرحمة المقرونة بالتعظيم (والسلام) اى للتحية كائن (على  
من ارسل) اى رسول ارسل او الذى ارسل (لاهل السموات  
والارض) اى الملائكة والذين (يدين) متعلق بارسل (سنة  
الهدى) اى طرق الهدى (مع) بيان (ماشرع) اى شرعه  
الله (من الواجب والفرض) بيان لما (اما بعد) بالبناء على الضم  
لمخطف المضاف اليه ونية معناه وهي كلمة يؤتى بها للانتقال  
من اسلوب الى اخر ويستحب الاتيان بها في الخطب والمراسلات  
اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم واصلاها مهما اى مهمة  
يكن من شىء بعد السئلة والحمد لله والصلاة والسلام (فيقول)  
التواقة في جواب اما (عبدالمالط) اسم المصنف (الاقصرى)  
نسبة الى الاقصر بلدة شهيرة بالصعيد (الحجاجى) نسبة الى  
ابي الحجاج رضى الله تعالى عنه وتفعنا يركاته (الحنفى) نسبة  
الى الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان (الازهرى) نسبة الى  
الازهر الممور (لما كان علم الفرائض) اى العلم المسمى بالفرائض  
او العلم الذى هو الفرائض (من احسن العلوم وافضلها واعلاها  
قدرا واجلها) وذلك بمد اصول الدين وفضله اشهر من ان  
يذكر (جمعت مسائله) اى جل او غالب مسائله (في الفاظ قليلة

الملباني ) اى الحروف ( سهلة التناول مع كثرة المعاني ) دفع  
به ما يتوهم من قلة الملباني من انها صعبة التناول وقليلة المعاني  
( وسميتها ) اى المسائل المجموعة ( مصباح الاسرار الفوائض  
فى علم الفرائض ) فى محل نصب على المفعوليه لسميتها ( ورتبتها )  
الى المسائل المجموعة ( على خمسة ابواب ) كما ستراه

( الباب الاول فى معرفة مايجب ) فعله ( فى مال الميت )  
وغير ذلك ( اعلم ) ايها الطالب لمعرفة مايجب الخ فهو خطاب عام  
( ان اصل هذا العلم ) اى علم الفرائض ( وماأخذه من الكتاب )  
فى ارث من ثبت ارثهم بالايات القرآنية ( والسنة ) فى ارث  
ام الام بشهادة المنيرة وابن سلمة ( واجماع الامة ) فى ارث ام  
الاب باجتهاد عمر رضى الله عنه الداخلى فى عموم الاجماع وعليه  
الاجماع ( ولا مدخل للقياس فيه ) اى لا مدخل للقياس فى  
تقدير الموارث خلافا لمن زعمه فى ام الاب لان القياس على  
ما تقرر فى موضعه مظهر لا مثبت والكلام هنا فيما تستند اليه  
القسمة ثبوت لا ظهورا ودخل فى قوله والسنة ارث المصبات  
لانه ثبت بها قال صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فا  
بلغته فلا ولى رجل ذكر ( وموضوعه مال الميت ومن يستحقه )

أى موضوع علم الفرائض التركات ومستحقوها (ونثرته إيصال  
الحقوق لأربابها) أو الاقنذار على تعيين السهام لذويها على وجه  
صحيح وهذا هو الاظهر وما في المتن هو الاشهر

(تنبيه) لم يذكر المصنف حد هذا العلم ولا بقية المبادئ وحد  
بانه علم باصول من فقه وحساب تعرف حق كل وارث من  
التركة . ولا يخفى ان من تلك الاصول الموصوفة بما ذكر الاصول  
المتعلقة بالمنع من الميراث والحجب بل هي العمدة في ذلك اذ  
بدونها لا تعرف الحقوق ولذا قالوا من لا بهارة له بها لا يحل له  
ان يقسم فريضة . ودخل فيها معرفة كون الوارث ذافر  
او عصبه او ذارحم ومعرفة اسباب الميراث والضرب والتصحيح  
والعول والرد وغير ذلك . ودخل في مسمى الحق الارث وغيره  
كالوصية والدين وما يجب بالصلح والافرار . وحكمه فرض  
كفاية حتى لو تركه اهل بلدة اثنوا جميعا . ومسائله القضايا التي  
تطلب نسبة محمولاتها لموضوعاتها ككون النصف لابنت . ونسبته  
اخص من الفقه والحساب وما بين اغيرها . وواضعه المجتهدون  
كأبي حنيفة . وفضله يعلم من قوله صلى الله عليه وسلم تعلموا  
الفرائض وعلموها الناس فانها نصف العلم . واسمه لم الفرائض

وعلم الموارث واستمداده من اصوله الثلاثة الكتاب والسنة والاجماع  
 (واركانه) ثلاثة (وارث ومورث و) مال (موروث)  
 (وشروطه ثلاثة) ايضا وهي (علم بجهة الارث) اى العلم بالجهة  
 المتقتضية للارث وهذا شرط للقضا (وموت مورث) . حقيقة  
 وهو ظاهر . او حكما كمنفوق حكم بموته . او تقديرا كالجنين  
 الذى انفصل بحياة على امه توجب العزة (١) (وحيات وارث)  
 اى وجود الوارث حيا عند موت المورث (حقيقة . او حكما  
 كالحمل) الذى انفصل حيا حياة مستقرة لوقت يظن منه وجوده  
 عند الموت ولو نطدة (ويوقف له) اى للحمل (اكثر النصيبين)  
 من نصيبى الذكر والانثى (ويعطى اقلهما) اى اقل النصيبين  
 (لغيره من الورثة) الذين معه (ففي من ترك ابوين وبناتا وزوجة  
 حاملا يفرض) الحمل (انثى بالنظر للابوين والزوجة) لان نصيبهم  
 مع الانثى اقل منه مع الذكر (وذكر بالنظر للبنات) اى ويفرض  
 الحمل ذكر بالنظر للبنات لان نصيبها مع الذكر قل منه مع الانثى  
 ثم اعلم ان لاصول في تصحيح مسائل الحمل ان تصحيح

(١) وهى اول مقادير لدية نصف عشر دية الرجل لو الجنين  
 ذكرا وعشر دية المرأة لو انثى وكل منهما خمسة دهرم

المسئلة على تقدير ان اى تقدير ان الحمل ذكر وتقدير انه انثى . ثم  
تنظر بين التصحيحين . فان توافقا بجزء فاضرب وفق احدهما في  
جميع الاخره . وان تبائنا فاضرب كل احدهما في جميع الآخر  
فالحاصل تصحيح المسئلة . ثم اضرب نصيب كل من له شيء من  
مسئلة ذكوره في وفق مسئلة انوثته على تقدير التوافق او  
في كلها على تقدير التباين . واضرب نصيب من كان  
له شيء من مسئلة انوثته في وفق مسئلة ذكوره او في كلها  
على تقدير التوافق والتباين . ثم اعط الورثة اقل الحاصلين  
من الضرب لان استحقاق الوارث الاقل متيقن والفضل  
الذى بين الحاصلين موقوف من نصيب ذلك الوارث . فاذا  
ظهر الحمل فان كان مستحقا لجميع الموقوف فالامر ظاهر  
وان كان مستحقا لبعضه فياخذه والباقي يقسم بين الورثة فيمطي  
لكل وارث ما كان موقوفا من نصيبه . ففي مثال المصنف  
المذكور وهو مالومات عن ابوين وبنت وزوجة حامل المسئلة  
من اربعة وعشرين . على تقدير ان الحمل ذكر لازوجة ثمنها  
ثلاثة ولكل من الابوين السدس الربعة والبنات مع الحمل  
المذكور الباقي وهو ثلاثة عشر وهي لا تستقيم على ثلاثة رؤوس

ببسط الذكر براسين وتباينها . فنضرب الثلاثة في اصل المسئلة  
اربعة وعشرين باثني وسبعين فهي تصحيح مسئلة المذكورة  
وعلى تقدير . انه اثني . فالمسئلة ايضا من اربعة وعشرين وتطول  
الى سبعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة واكل من الابوين السدس  
اربعة وللبنات مع الحمل الاثني اثنان ستة عشر . وبين النصحيين  
موافقة بالتسع فاضرب وفق احدهما في جميع الاخرى يحصل  
مايتان وستة عشر . فللزوجة على تقدير المذكورة سبعة وعشرون  
عاشمة من ضرب تسعة في وقف المسئلة الثانية وهو ثلاثة ولكل من  
الابوين ستة وثلاثون من ضرب اثني عشر في ثلاثة وللبنات تسعة  
وثلاثون وللحمل ثمانية وسبعون . وعلى تقدير الانوثة للزوجة  
اربعة وعشرون من ضرب ثلاثة في وفق الاولى وهو ثمانية ولكل  
من الابوين اثنان وثلاثون من ضرب اربعة في ثمانية وللبنات  
اربعة وستون ويبقى للحمل اربعة وستون . فيعطى للزوجة اربعة  
وعشرون ويوقف من نصيبها ثلاثة ويعطى لكل من الابوين  
اثنان وثلاثون ويوقف من نصيب كل منهما اربعة ويعطى للبنات  
تسعة وثلاثون ويوقف من نصيبها خمسة وعشرون فجلة الموقوف  
تسعة وثمانون . وياخذ القاضي كفيلا من البنات فقط لاحتمال

تعدد الحمل لانها هي التي يتغير نصيبها بتعددده بخلاف الابوين  
والزوجة . فان ولدته أمه انني يدفع للبنت من ذلك الموقوف خمسة  
وعشرون ليكمل لها مثل حصتها والباقي للمولود . وان ولدته  
ذكرا يدفع للزوجة ثلاثة وللابوين ثمانية والباقي للمولود .  
وان خرج ميتا . يعطي للبنت من الموقوف تسعة وستون  
ليكمل لها النصف اى نصف المائتين وستة عشر وللزوجة ثلاثة  
تكمله الثمن وللأم اربعة تكمله السدس وللأب ثلاثة عشر اربعة  
منها تكمله السدس والتسعة تعصيا

( واسباب الارث ) المتفق عليها ( ثلاثة ) . اولها ( قرابة )  
وهي النسب وتحتها ثلاثة أنواع ذوو الغرض والمصبات وذوو  
الارحام . ودخل في قولنا النسب الاقرار بالنسب الذي لم  
يثبت فانه يورث بدعى ماسياتي . ( و ) ثانيها ( نكاح صحيح )  
ولو لم يحصل وطئ ولا خلوة ويرث به الزوج والزوجة  
والزوجات بالاجماع . فلا توارث بنكاح فاسد . وهو ما فقد  
شرطا من شروط الصحة كشود . ولا باطل كنكاح المنة  
والمؤنت وان جهات المدة او طالت . ( و ) ثالثها ( ولاء ) أي ثالث  
للاسباب الثلاثة ولاء العتقة والمولاة ذكرا كان أو أنثى



أو خشي . وهو بالفتح والمد لغة النصره والمحبة . وعرفا قرابة  
حكيمية حاصلة من عتق أو موالاة

( وموانمه ) التي تنفيه ( أربعة ) كما في السراجية  
( الاول لرق ) أي بجميع أنواعه سواء كان كاملا كالتقن والمكاتب  
أو ناقصا كالمدبر وأم الولد والمبعض . لان الرقيق مطلقا لا يملك  
المال بسائر أسباب الملك فلا يملكه أيضا بالارث . ولان توريثه  
يؤدي الى توريث الاجنبي وهو باطل

(و) المانع (الثاني القتل) الموجب للقوداي القصاص . أو الموجب  
للكفارة وان سقطا بحرمه الابوة . أو الذي تستحب فيه  
الكفارة . فالواجب للقصاص العمد ( كمن قتل مورثه عمدا )  
بان يعتمد قتله بسلاح أو ما يجري مجراه في تفريق الاجزاء  
كالحد من الحشب والحجر . وموجه الاثم والقصاص ولا  
كفارة فيه . والموجب للكفارة ثلاثة أقسام . شبه عمد . وخطأ .  
وما جرى مجرى الخطأ . فشبه العمد هو ان يتمد ضربه بما  
لا يقتل غالبا كالسوط . والخطأ كان رمي صيدا فاصاب انسانا  
أو رمي شخصا يظه حريبا فاذا هو مسلم . ومثل المصنف لهذا  
القسم بقوله ( أو خطأ ) . وما جرى مجرى الخطأ كانقلاب نايم

على شخص أو سقوطه عليه من سطح أو سقوط حجر من يده عليه فقتله . وموجبه الكفارة والدية ولا اثم عليه . والذي تستحب فيه الكفارة كمن ضرب امرأة فالتت جنينا ميتا فقيه النرة وتستحب فيه الكفارة . فعندنا يجرم القاتل في هذه الصور فقط . وقوله ( وهو مكلف ) قيد أخرج به القتل مباشرة من الصبي والمجنون

(و) المانع (اثلاث اختلاف الدين ) اسلاما وكفرا (بأن كان أحد الوارث والمورث مسلما والآخر كافرا ) فلا يرث الكافر من المسلم اجماعا . ولا المسلم من الكافر على قول على وزيد وعامة الصحابة . لقوله عليه الصلاة والسلام لا يتوارث اهل ملتين شتى . أما الكفار فانهم يتوارثون وان اختلاف ملاتهم لان الكفر كله ملّة واحدة الا اذا اختلفت الدار بينهم على ما سيأتي

(و) المانع (الرابع اختلاف الدار فيما بين الكفار ) بأن كان أحد الكافرين في دار الاسلام والآخر في دار الحرب ومات احدهما ) اختلاف الدار باختلاف المنفعة اي المسكر . واختلاف الملك كان يكون أحد المملكين في الهند

وله دار ومنعة والاخر في الترك وله دار ومنعة اخرى وانقطعت  
 العصمة فيما بينهم حتي استحل كل منهم قتال الآخر . فهاتان  
 الداران مختلفتان . فتقطع باختلافهما الوراثا لانها تبني على  
 العصمة والولاية . واما اذا كان بينهما تناصروا واماون على أمدائهما  
 فتكون الدار واحدة والوراثه نابعة . ثم ان الاختلاف  
 اما حقيقة وحكما كالحربي في دارهم مع الذمي في دارنا وكالحربيين  
 في دارين مختلفتين بالمعنى السابق . وأما حكما فقط كمستأمن  
 على شرف اليهود مع ذمي في دارنا أو كحربيين من دارين  
 مختلفتين في دار واحدة من دار الحرب أو كمستأمنين من  
 دارين مختلفتين ايضا في دارنا . فانها وان كانت واحدة حقيقة  
 الا انها مختلفة حكما لان المستأمن يمد من أهل دار الحرب  
 حكما لتمكنه من الرجوع اليها . وأما حقيقة فقط كمستأمن  
 في دارنا مع حربي في دارهم كلاهما من دار واحدة . فانه  
 الدارين وان اختلفنا حقيقة لكن المستأمن من أهل  
 دار الحرب حكما كما علمت فهما متحدان حكما . وفي هذا  
 الاخير يدفع مال المستأمن لوراثه الحربي لبقاء حكم الامان في  
 ماله لحقه . وايصال ماله لورثته من حقه . وبه علم ان المانع هو

الاختلاف - كما سواء كان منه الاختلاف حقيقة أولا دون  
الاختلاف حقيقة فقط . ومنه يعلم ان المصنف مثل للاختلاف  
حقيقة وحكما . دون الاختلاف حكما فقط .

( واذا عرف هذا ) المتقدم ( فيجب ) أي فاقول لك  
يجب ( على طالب هذا الفن ) أي فن الفرائض ( ان يعرف  
ما يتعلق بمال الميت ) أي بتركه الميت ( من الحقوق ) بيان لما  
( مع معرفة اصحابها ) أي أصحاب الحقوق ( وكيفية استحقاقهم  
لهما ) أي ويجب عليه ان يعرف كيفية استحقاق أصحاب الحقوق  
لهما ( وقسمتها عليهم ) أي كيفية قسمة الحقوق على اربابها

( فالحقوق التي تتعلق بمال الميت ) الخالي عن تعلق حق الغير بعينه  
كالرهن والعبد الجاني . فان حق الغير مقدم على هذه الحقوق  
الاربعة . ولذا فسرت المال فيما سبق بالتركة لانها اسم لما بقي  
بعد الميت من ماله صافيا عن تعلق حق الغير بعينه ( اربعة على  
الترتيب الآتي ) أي مقدم بمضها على بعض كما يأتي ( ان كان له  
مال ) أي ان وجد للميت مال والا فلا

الحق ( الاول تجهيزه ) أي يبدأ بتجهيزه أولا ( وهو )  
أي التجهيز ( اتخاذ ما يلزم له ) أي للميت ( أسوة امثله من حين

موته الى دفنه ) أي من وقت الموت الى وقت الدفن ( كاجرة  
الحمل ) الى القبر ( والكفن ) أي وثن السكفن ( مع مراعات  
السنة فيه ) أي في الكفن ( بان يكون للذكر البالغ أو المراهق  
( ثلاثة ثواب قيص ولفادة وازار ) أما الصبي لذي لم يراهق  
فيكفن في خرقتين ازار ورداء وان كفن في واحد اجزا ( وللاثني  
البالغ أو المراهق ( خمسة ) أثواب ( الثلاثة المذكورة ) وهي  
قيص ولفادة وازار ( وخمار يوضع على رأسها ووجها وخرقة  
تربط بهائديها الى ركبتيها ) أما الصبية التي لم تراهق فتكفن  
في ثلاثة أثواب عند محمد . وهذا اكثره . والسقط يلف ولا يكفن  
كالعضو من الميت . والمنبوش الطرى يكفن كالذى لم يدفن .  
والمنبوش المتفسخ يكفن في ثوب واحد . والكفن يكون  
بحالة التوسط ( من غير اسراف ولا تقتير ) الاسراف . اما  
باعتبار العدد بان يزداد في الرجل على ثلاثة أثواب وفي المرأة  
على خمسة . وأما باعتبار القيمة بان يكفن بما قيمته ستون وقيمة  
ما يلبسه في حياته اربعون . وهذا اذا لم يوص بذلك . فلو أوصى  
به اعتبر الزيادة على كفن المثل من الثاثل . ولو تبرع الورثة او  
اجنبي فلا بأس بالزيادة من حيث القيمة لا العدد . الا ان الافضل

لاقتصاد . وان شير عكس الاسراف عددا وقيمة وهذا عند القدرة والاختيار . أما عند العجز والاضطراب فيكف بلى شيء وجد . وان منع الدائن عن كف السنة يكف بكف الكفاية . وهو للرجل ثوبان جديدان أو غسيلان وللازوجة ثلاثة ثيابان . الاول لو قبض الغريم مال الميت المستغرق في

الدين قبل التجهيز والتكفين لا يسترد منه شيء للكفن الثاني . كما يبدأ من تركه الميت بتجهيزه كذلك يبدأ منها بتجهيز من تلمه نفقته كالولد والزوجة ولو غنية على المفتي به اذا مات قبله ولو بالحنة (لقوله تعالى . والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ) علة لقوله من غير اسراف ولا تمتر (لقوله صلى الله عليه وسلم . حسنوا اكلان الموتى فانهم يزاورون فيما بينهم ويتفاخرون بحسن اكلانهم ) عطف على قوله لقوله تعالى وهو علة لعدم التمتير . وتحسين الكفن بان يكفن بكفن الثل . وهو ان ينظر الى ثيابه في حياته للجمعة واليدين . وفي المرأة ما تلبسه لزيارة ابوها . والمراد بالتفاخر الفرح والسرور حيث وافق السنة (ولا يدخل في التجهيز السبع) السبع جمع سبعة . وللازواج ما يفعل من التسابيح والتهليل باجر

( والجمع ) جمع جمعة . والمراد بها ما يفعل في ليالى الجمع وإيامها من إيتاد الشموع وقراءة القرآن باجر الى غير ذلك من الامور التى تفعل بمصر وغيرها ( والموائد التى تفعل ) من أهل الميت ويجتمع عليها النساء ولرجال وهى بدعة مستتبحة والوصية بها باطلة . قال في رد المحتار ويكره اتخاذ الضيافة من الطعام من أهل الميت لانه شرع في السرور لا في الشرور . وهى بدعة مستتبحة . وأطال في ذلك الى أن قال . ولا سيما اذا كان في الورثة صغار أو غائب . مع قطع النظر عما يحصل عند ذلك غالبا من المنكرات الكثيرة كإيتاد الشموع والقناديل التى لا توجد في الافراح وكدق الطبول والغنا بالاصوات الحسان واجتماع النساء والمردان واخذ الاجرة على الذكر وقراءة القرآن وغير ذلك مما هو مشاهد في هذه الازمان . وما كان كذلك فلا شك في حرمة وبطلان الوصية به ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم اه . أما فعل ذلك من جيران الميت وأقربائه لاهل الميت فهو مستحب ( لانها ليست من الامور اللازمة ) علة لقوله ولا يدخل في التجهيز السبح والجمع الخ أي التجهيز فعل ما يترجم وهذه غير لازمة ثم فرع على عدم لزومها بقوله ( فاذا

فعلها وارث حسبته عليه من نصيبه ) أي اذا فعل هذه الامور  
أو شيئاً منها وارث بالغ عاقل من الورثة حسبته على ذلك  
القاعل من نصيبه من التركة . وان فلها غير وارث كان  
معتبراً لا يلزم الورثة شيء منها . وهذا اذا كان للميت مال (وان  
لم يكن له مال فتجهيزه على من وجبت عليه نفقته حال حياته )  
أي وان لم يكن للميت مال يجهز منه فتجهيزه على قريبه الذي  
تجب عليه نفقته في حال حياته ( ان كان ) القريب ( ميسراً ) يسار  
القطرة ( والا ) يكن له قريب أو كان لسكن غير ميسر ( فعلى  
بيت المال ) والا فعلى المسلمين تكفينه فان لم يقدرُوا سألوا  
الناس له ثوباً فان فضل شيء رد للمتصدق ان علم ولا كفن  
به مثله والا تصدق به

( و ) الحق ( اثاني قضاء ما عليه من ديون العباد )  
التي لها مطالب من جهتهم ( كالقرض والمهر ) وكل ما كان  
واجباً في الذمة بدلاً عن شيء آخر . ومنه الخراج لانه  
بدل عن منافع الارض . بخلاف الزكاة فان الواجب فيها للمالك  
المال من غير ان يكون بدلاً عن شيء آخر . فاذا كان الدين  
لواحد يدفع له ما بقي بعد التجهيز فان وفي فيها . والا فان شاء عفا



او تركه الى دار الجزاء . وان كان الجماعة وتفاوتوا في الاولوية  
 خدين الصحة أولي ولذا قال المصنف ( ويقدم ) دين الصحة  
 حقيقة . وهو ( ما كان ثابتا بالبيئة مطلقا ) سواء كان في الصحة أو  
 في المرض ( أو الاقرار في صحته ولو ) الاقرار ( لوارث ) . أو  
 حكما وهو ما اقر به في مرضه لـكن علم ثبوته بطريق المعاينة  
 كما يجب بدلا عن مال ملكه أو استهلكه فانه من دين الصحة  
 حكما فهو مقدم ( على ) دين المرض وهو ( ما كان ثابتا بالاقرار  
 في مرض موته ) ولو ( لغير وارث ) . واقرار من خرج للمبارزة  
 أو أخرج للقتل قصاصا أو ليرجم كإقرار المريض . وان استؤوا  
 يقسم الباقي بينهم على حسب حقوقهم . أما دين الله تعالى كالزكاة  
 والكفارات ونحوها من الواجب له تعالى فانه يسقط بالموت  
 عندنا لأنها عبادة والعبادة شرطها الاداء بالنفس فاذا مات فات  
 الشرط الا ان يتبرع بها الورثة من عند أنفسهم . أو يوصى بها  
 فتنفذ من الثالث . وسمى ديننا باعتبار ما كان . واذا اجتمع  
 دين الله الموصى به مع دين العبد ولا وفاء بهما قدم دين العبد  
 لاحتياجه مع استغناء الله تعالى وكرمه

( و ) الحق ( الثالث تنفيذ وصيته من ثلث الباقي من ماله )

يعد الدين لامن ثلث أصل المال لان ما تقدم من التجهيز  
وقضاء لدين صار معروفا الى ضروراته التي لا بدله منها فالباقي  
هو ماله الذي كان له ان يتصرف في ثلثه . وتقدم الوصية على  
الارث سواء كانت مطلقة كثلث ماله أو ربه . أو مقيدة بعين .  
كثلث دراهمه على الصحيح . خلافا لمن قال . المطابقة في معنى  
الميراث لشيوعها في التركة فيكون الموصى له شريكا للورثة  
لا مقدما عليهم . ويدل على شيوع حقه فيها حتى الوارث انه  
اذا زاد المال بمد الوصية زاد على الحقين . واذا نقص نقص عنهما .  
حتى اذا كان ماله حال الوصية ألفا . مثلا ثم صار القين فله ثلث  
الالفين واذا انعكس فله ثلث الالف اه

تنبيهان الاول اذا زادت الوصية على الثلث تبطل في الزيادة ما لم  
يخزها الورثة وان أجازوا نفذت ويصير الموصى به ملكا للموصي  
له بالقبض . ولهم الرجوع قبل القبض . وأن أجاز بمض الورثة  
دون البمض جاز في مقدار حصة المخير دون غيره

الثاني لا تصح الوصية لو ارث الا باجازه الباقي ان كان  
له ورثة . اما اذا لم يكن له الا زوجة فتصح الوصية لها كما اذا لم يكن  
لها ورثة الا زوجها فتصح وصيته له . أما غير الزوجين من الورثة

مخالف لفرد له كل المال . إما فرضاً<sup>(١)</sup> ورداً . أو تعصيباً . أو فرضاً<sup>(٢)</sup> وتعصبياً فلا يحتاج الى الوصية .

فرع . العبارة في عدم صحة الوصية لو ارث بمن يكون وارثاً عند موت الموصى

(و) الحق (الرابع قسم ما بقي من ماله) بعد التجيز والدين والوصية (بين) الورثة (المستحقين) للتركة الذين ثبت ارثهم بالكتاب أو السنة أو الاجماع (وهم) على ما هنا (عشرة اصناف على الترتيب الآتي)

الصنف (الاول اصحاب الفروض وهم من كانت لهم سهام مقدرة شرعاً) أي مقدرة في كتاب الله تعالى أو في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو الاجماع (لا تقبل زيادة ولا نقصاً ولا يس بمض غير

(١) قوله اما فرضاً ورداً . أي كالبت وبنت الابن والاخت مطلقاً والاخ لام والام والجدة وقوله أو تعصبياً أي كالاب والجد والابن وابن الابن والاخ وابن الاخ والعم وابن العم وباقي العصباء اه منه

(٢) قوله او فرضاً وتعصبياً . كذا في شرح الخلاصة ولم يظهر لي مثاله فان صاحب الفرض والتعصيب ما الابد أو الجد لكن مع البنت أو بنت الابن والاكلام في حالة الافراد وعند الافراد يأخذ كل منهما كل المال تعصبياً اللهم الا ان يراد ولو بجهتين كاخ لام هو ابن عم او معتق اه منه

المحبوبين منهم أولى من بعض) يعني اذا تعدد اصحاب الفروض لا يكون بعضهم أولى من بعض بل تقسم التركة بينهم على حسب مقاديرهم . ثم مثل لعدم أولوية البعض من البعض الآخر بقوله (كمن ترك زوجاً وأماً وبنثاً و بنت ابن) أي كامرأة ماتت وتركت زوجاً وأماً وبنثاً و بنت ابن . فاصل المسئلة اثنا عشر لاختلاط الربع بالسدس وتعمل الى ثلاثة عشر للزوج الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان ولبنت النصف ستة ولبنت الابن السدس اثنان . فلعدم أولوية البعض من البعض أخذ كل وارث فرضه عائلاً ( وان تعدد صاحب فرض واحد قسم ذلك الفرض بينهم) أي بين اصحاب الفرض الواحد (سوية كمن ترك عشر شقائق وخمسة اخوة لأم) فللشقيقات الثمان وللأخوة لأم الثالث واصل مسألتهن ثلاثة وتصح من خمسة عشر

(و) الصنف ( الثاني العصبية من النسب ) فان بقي شيء من اصحاب الفروض فهو للعصبية النسبية على ترتيبهم الآتي (وهي) أي العصبية مطلقاً نسبية أو سببية (من أخذ جميع المال) بجهة واحدة (اذا انفرد) عن غيره (كمن ترك ابناً أو اباً أو شقيقاً) فالحال كله الابن في الاولى وللأب في الثانية وللشقيق في الثالثة

( وباقية ) أي وأخذ باقي المال ( مع ذي فرض ) أي حالة كونه مع ذي ذي صاحب فرض ( ان كان ) أي ان وجد الباقي ( كمن ترك بنتاً وشقيقاً ) فلا يذهب النصف فرضاً والباقي وهو النصف الآخر للشقيق تعصيباً والمسئلة من اثنين وتصح منهما ( والا لا ) أي وان لا يوجد باق لا يأخذ العاصب شيئاً ( كمن ترك شقيقتين وأختين لأُم وأخاً لأب ) فلا شقيقتين الثلثان فرضاً وللأختين لأُم الثلث فرضاً واستغرقت الفروض التركة فلم يوجد للعاصب شيء ، وأصل المسئلة ثلاثة وتصح من ستة

( و ) الصنف ( الثالث ، ولي العتاة ) وهو العصبية السببية ( وهو ) أي مولى العتاة ( من حرر ) أي شخص حرر يشمل المؤنث ( انساناً ) ذكراً كان أو أنثى ( مملوكاً له ) فان من اعتق عبداً أو أمة كان الولاء له ويرث به ويسمي ولأه العتاة والنعمة ( كمن ترك معتقاً بكسر التاء ) احتز به عن نعتها فانه اسم للعقيق ( لقوله صلى الله عليه وسلم لولاء لجمة كلجمة النسب ) تمامه لا يباع ولا يوهب ولا يورث

بأنه . المراد من قوله من حرر الجنس فيشمل المفرد والمتعدد كما يشمل الذكر والأنثى ، بقي ان قوله حرر قاصر على

المتعق الاختياري بأن يمتق عليه بلفظ اعتاق أو فروعه كتدبير  
أو شراء ذي رحم محرم منه . ولا يشمل الاضطراري بأن  
ورث ذارحم محرماً . رعنق عليه فلواتي بعبارة تشمله لكان أولى  
(و) الصنف الرابع عصبه مولي العتاقة المذكور ) أي اذا لم يوجد  
مولي العتاقة يعطي المال لمن يمصه من المذكور . وكونه عصبه  
نسبية لمولى العتاقة لا ينافي كونه عصبه سببية للميت

تنبه جعل شارح الخلاصة بمد عصبه المتعق النسبية  
عصبته السببية وهو معتق المتعق ثم عصبته . وجعله مقدما  
على الرد ولذا عدد الاصناف احد عشر . ( كمن ترك ابن معتق  
يكسر التاء أو أباه ) فالمال كله للإبن في الأولى وللأب في  
الثانية ( وليس هنا ) أي في باب عصبه مولى العتاقة النسبية  
( للنساء . ولاء ) حتى لو مات عن ابن وبنت معتقه فالمال للإبن  
ولا شيء للبنت ( لقوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من  
الولاء الا ما اعتقن أو أعتقن من اعتقن أو كاتبن أو كاتب من  
كاتبن أو دبرن أو دبر من دبرن ) تهليل لقوله وليس هنا  
للنساء ولاء . وتامه أو جر ولاء معتقن أو معتق معتقن .  
وقد بسط الكلام على معنى الحديث في رد المختار فراجع

(و) الصنف (الخامس) الرد على ذوي الفروض النسبية) لبقاء  
 قرابتهم بعد أخذهم فرائضهم دون ذوي الفروض السببية لانه  
 لا رد على الزوجين لانقطاع النكاح الذي هو سبب الارث  
 بالموت (بقدر نسب حقوقهم) أي يعتبر فيه نسبة مقادير  
 السهام بعضها الى بعض ويرد الباقي عليهم بحسبها (ان لم تكن  
 عصبة نسبية ولا سببية) أي يرد على ذوي الفروض عند عدم  
 وجود العصبة النسبية أو السببية (كمن ترك بنتا وبنت ابن)  
 ولم يكن هناك عاصب فجمع المال لهما فرضا ورداء وأصل  
 مسئلتها أربعة للبنت ولبنت الابن واحد لانه اذا كان  
 من يرد عليه جذين مع عدم أحد لزوجين يكون أصل المسئلة  
 السهام والسهام هنا أربعة لان أصل المسئلة ستة ولهما منها أربعة  
 للبنت النصف ثلاثة ولبنت الابن السدس واحد والمجموع  
 أربعة فهي أصل مسئلتها . اما اذا كان من يرد عليه جنسا واحدا  
 مع عدم أحد لزوجين فالمسئلة من رؤسهم كما اذا ترك بنتين  
 أو أختين أو جدتين فتجعل المسئلة من اثنين ابتداء قطعاً للتطويل  
 (و) الصنف (السادس) ذوو الارحام) أي اذا لم يكن  
 من يرد عليه يملأ المال لذوي الارحام (وهم) لفة الاقارب

معلقا سواء كانوا من جهة الولاد أو لا . واصطلاحا ( أقرباء الميت ) لذين هم ( ليسوا بذوي فرض ولا عصة ) ويأخذون كل المال وما بقي من أحد الزوجين لعدم رد عليهما ( عند عدم من ذكر ) أي عند عدم ذوي الفروض النسبية والمصبات ( كمن ترك ابن بنت أو جدا فاسدا ) فجميع المال لابن البنت في الأولى وللجد الفاسد في الثانية لأن المنرد منهم يحوز جميع المال ( و ) الصنف ( السابع مولي المولاة ) أي عدم ذوي الارحام يعطي المال لمولي المولاة ( وهو من عاهد انسانا مجهول النسب بان يدفع دية جنايته اذا جنى ويرثه اذا مات ) أي قبل مولاة الميت حين قال له أنت مولاي ترثي اذا مت وتمقل عني اذا جنيت ولم يكن من العرب ولا من معاتيقهم ولا له وارث نسبي ولا عقل عنه بيت المال أو مولي مولاة آخر فيرثه القابل بلا عكس الا ان شرط ذلك من الجائين وتحقق الشروط فيهما . وله أن يرجع ما لم يعقل عنه مولاة . ويدخل في العقد اولاده الصغار . وكذا من يولد له بعد ذلك وليس الاسلام على يده شرطا كما ان الذكورة ليست بشرط ( كمن ترك مولى مولاة ) فله كل المال وان كان معه أحد



الزوجين فله الباقي بمد فرضه

(و) الصنف (الثامن عصابة مولى الموالاة الذكور) على ترتيب عصابة مولى العتاقة ( كمن ترك ابن مولى الموالاة ) فله كل المال وان كان معه احد الزوجين فله الباقي

(و) الصنف (التاسع المقر له بنسب) محمول ( على الغير ) كابن اخي وابن ابني فان هذا الاقرار تضمن حمل النسب على الغير وهو الاخ في المثال الاول والابن في المثال الثاني . واحترز به عما اذا لم يتضمن تحميل النسب على غيره كما اذا اقر لمجهول الذنب بانه ابنه فانه يوجب ثبوت النسب منه ويندرج في الورثة النسبية اذا اشتتل الاقرار على شرائط صحته ( ولم يثبت ) ذلك النسب ( ببنة او اقرار من الغير ) قيد ثانه وذكر الثالث بقوله ( وليس له وارث غيره ) اي ليس للمقر وارث معلوم . وزاد في السراجية رابعا وهو موت المقر على اقراره لانه اذ رجع لم يعتد به فلا يرث . وزيد خامس وهو كون المقر له مجهول النسب فالقيود خمسة . واذا اجتمعت هذه الصفات في المقر له كان الاقرار صحيحا في حق المقر . حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة والارث لكنه

مؤخر في الارث عن عصبة مولي الموالاة ويكون هذا الاقرار وصية معنى . ولذا صح رجوعه عنه . ولا ينتقل الى فرع المقر له ولا الى اصله ( كمن اقر لانسان ) مجهول النسب ( انه اخوه ) ولم يثبت نسبه من أبيه ( ومات ) مصرأ على اقراره ( وليس له وارث ) معلوم ( غيره ) فجميع المال لهذا المثر له وله الباقي بمد فرض احد الزوجين اذا كان معه احد الزوجين

(و) الصنف (المأثر الموصى له بما زاد على الثالث ولو بكل المال ومات الموصى لا عن وارث) فتكمل له وصيته لان منعه عما زاد عن الثلث كان لاجل الورثة فاذا لم يوجد منهم احد فله عندنا ما عين له كاملا . ( ثم عند عدم هؤلاء الاصناف العشرة ) المتقدمة ( يأخذ التركة بيت المال ) أي توضع التركة في بيت المال ( على ) سبيل ( انها مال ضائع يصرف في مصالح المسلمين ) لا على سبيل الارث

( الباب الثاني في معرفة اصحاب القروض و ) معرفة ( احوالهم ) وعددهم ( اعلم ان اصحاب القروض ) اي اصحاب السهام المستحقين لها سواء علم استحقاقهم لها بنص الكتاب او بغيره من الدلائل ( اثنا عشر ) نفسا بطريق البسط في

الاخت دون الجدة . ( اثنان ) منها ( من السبب وهما الزوجان )  
 ( ولكل ) واحد ( منهما ) أي من الزوجين ( حالتان ) . الحالة  
 ( الاولى النصف للزوج ) مع عدم الولد أو ولد الابن ذ كراً  
 كان أو أنثى ( كمن ترك زوجاً ) أي كامرأة ماتت وتركت زوجاً  
 ( وأخاً ) فللزوج النصف فرضاً والباقي للاخ . تعصياً . والمسئلة  
 من اثنين وتصح منهما ( والربع للزوجة ) فصاعداً ( كمن ترك  
 زوجة وأباً ) فللزوجة الربع فرضاً والباقي للاب تعصياً . والمسئلة  
 من أربعة وتصح منها ( وذلك ) أي كون النصف للزوج  
 والربع للزوجة فصاعداً ( عند عدم الولد أو ولد الابن وان سفل )  
 ذ كراً كان أو أنثى . ( والحالة ) اثنائية الربع للزوج ( مع الولد أو  
 ولد الابن وان سفل ذ كراً كان أو أنثى ( كمن ترك زوجاً )  
 أي كامرأة ماتت وتركت زوجاً ( وولداً ) فللزوج الربع فرضاً  
 والباقي للابن تعصياً . والمسئلة من أربعة وتصح منها ( واثنين  
 للزوجة ) فصاعداً مع الولد أو ولد الابن وان سفل ذ كراً  
 كان أو أنثى ( كمن ترك زوجة وولداً ) فللزوجة الثمن فرضاً  
 والباقي للولد تعصياً . والمسئلة من ثمانية وتصح منها . ( وعشرة  
 من النسب ) عطف على قوله اثنان من السبب ( ثلاثة ) منها

(من الرجل) أي الذكور (وهم الاب. والجد الصحيح) أبو  
الاب وان علا ( وهو الذي لم يتخلل في نسبه ) أي لم يتوسط  
في نسبه ( الى الميت أم . والاخ لام . وسبعة من النساء ) وبسط  
الجدة ثمانية ( وهن ) أي النساء السبع ( الام والجدة  
الصحيحة ) من جهة الام أو الاب ( وهي التي لم يتخلل في  
نسبها الى الميت أب فاسد ) أي التي لم يتوسط بينها وبين الميت  
أب فاسد كأم أب الام ( والبنت ) الصليبة ( وبنت الابن )  
وان سفلت ( والاخت الشقيقة والاخت لاب والاخت لام )  
ثم أخذ يبين ما لكل من الاحوال فقال

( فلاب ثلاث احوال ) . الحالة ( الاولى الفرض المطلق )  
أي الخالص عن التعصيب ( وهو السدس ) وذلك ( عند  
وجود الابن أو ابن الابن وان سفل ) أي نزل ( كمن ترك  
أبا وابنا ) فلاب السدس فرضا والباقي للابن تمصيبا والمسئلة  
من ستة وتصح منها . ( والحالة ) الثانية التعصيب المطلق ( أي  
الخالص عن الفرض ) ( وهو عند عدم الولد أو ولد الابن )  
ذكر آ كان أو انثى ( وان سفل ) فيأخذ كل المال تمصيبا ان لم  
يكن ثمة صاحب فرض ( كمن ترك ابا لا غير ) وان كان معه

صاحبة فرض كالام فيأخذ الباقي تمصيبا كما هو مفهوم قوله تعالى . فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث . والحالة (الثالثة الفرض والتمصيب ) معا وذلك ( عند وجود البنت او بنت الابن وان سفلت ) اي نزلت ( كمن ترك ابا وبنتا ) فلا بنت النصف فرضا والباقي للاب فرضا وتمصيبا . والمسئلة من ستة وتختصر الى اثنين

( وللجد ) الصحيح ( اربع احوال ) وهي الاحوال ( الثلاث المذكورة للاب ) وهي الفرض المطلق . والتمصيب المطلق . والفرض والتمصيب معا وذلك ( عند عدمه ) اي عند عدم الاب . والحالة ( لرابعة الحجب عند وجود الاب ) به ( كمن ترك ابا وجدا ) بجميع المال للاب ولا شيء للجد لحجبه به ( وللأخ لام ثلاث احوال ستأتي مع اخته ) وهي على ما سيأتي الثالث للثنتين فصاعداً والسادس للمنفرد منهم وسقوطهم بالولد أو ولد لابن وان سفل ذكر أو كان أو اتى وبالاب والجد الصحيح

( وللأم ثلاث احوال ) . الحالة ( الاولى السادس ) وذلك ( عند وجود الولد أو ولد الابن وان سفل ) ونلفظ الولد

يتناول الذكر والأنثى ( او الاثنين ) فكثر من الاخوة  
 والاخوات من اي جهة كانوا ( اي سواء كانوا من جهة الابوين  
 معا او من جهة الاب او من جهة الام ) ( كمن ترك اما وولداً  
 أو ) اما و ( ولد ابن او ) اما و ( اختين ) فكثر فلام السدس  
 في المسائل الثلاث . ( و ) الحالة ( اثنيتة ثلث كل المال عند  
 عدم من ذكر ) من الولد او ولد الابن او الاثنين فكثر من  
 الاخوة والاخوات ( كمن ترك ابا واما ) فلام الثلث فرضاً  
 والباقي للاب تمصيباً كما هو مفهوم اية فان لم يكن له ولد كما مر .  
 والمسئلة من ثلاثة وتصح منها . ( و ) الحالة ( اثنيتة ثلث الباقي )  
 بعد فرض احد لزوجين ( مع احد الزوجين ) والاب ( عند  
 عدم من ذكر ) من الولد او ولد لابن او الاثنين فكثر من  
 الاخوة والاخوات . وتحت هذه صورتان تسميان بالغراوين  
 لشهرتهما كالكوكب الأغر والمريتين لقضاء عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه فيهما بذلك . فاذا كانت مع لزوج و الاب ( كمن  
 ترك زوجة و ابا واما ) يكون ثلث الباقي بعد فرض الزوجة  
 وبما . لان اصل المسئلة اربعة وتصح منها . لزوج لربع واحد  
 والباقي ثلاثة للام ثلثها واحد والباقي للاب . واذا كانت مع

الزوج والاب يكون ثلث الباني بمد فرض الزوج سدس لان اصل  
المسئلة ستة وتصح منها . للزوج النصف ثلاثة والباقي ثلاثة  
ثمها واحد للام والباقي للاب تعصبا . اما اذا كانت مع  
الجد واحد الزوجين فلها ثلث جميع المال كما تقدم

( وللجدة ) الصحيحة وهي التي لم تدل بجده فاسد  
( حائزان ) ١٠ امة ( الاولى السدس ) وذلك ( عند عدم الام )  
سواء كانت لام أو لاب وسواء كانت واحدة أو اكثر اذا  
كن صحيبات متحاذيات في الدرجة . وطريق معرفة الوارثات  
منهن ان تذكر بمقدار العدد الذي تريده لفظه أم ثم تبدل الام  
الاخيرة من طرف الميت باب في كل مرتبة الى أن يبقى أم  
واحدة . فلو سئلت عن اربع جدات وارثات مثلاً فنقول أم  
أم أم أم . أم أم أم أب . أم أم أب أب . أم أب أب أب .  
فالاولى أمية والبواقي أبويات . ولا يتأني التعداد في الاميات  
مع الصحة لانه متى تخلصن أب يكون فاسدا وما فوته من  
الجدات فاسدات . فالجدة الصحيحة من جهة الام واحدة  
أبدأ ( كمن ترك جدة ) أمية أو أبوية ( وولداً ) فللجدة السدس  
والباقي للولد تعصبا . والمسئلة من ستة وتصح منها . ( و )

الحالة (الثانية الحجب عند وجود الام) بالام يعني ان الجدة  
مطلقا والجندات يسقطن بالام (كمن ترك أما وولدا وجدة)  
فالام السادس فرضا والباقي للولد تمصيبا ولا شيء للجدة  
لحجبها بالام . والمسئلة من ستة وتصح منها

نفيه الجدة لاب تسقط بالاب لادلائها به . وكذا تسقط  
بالجد ان أدلت به اما اذا لم تدل به فلا يحجبها وان علت كام  
أم الاب فانها ترث مع الجد لانها ليست من قبله بل هي زوجته  
ان كان بعدها عن الميت بدرجة واحدة . أو أم زوجته ان كان  
ي بعدها بدرجتين

نفيه آخر . الجدة البدي من أي الجهتين كانت تحجب  
بالقرنى من أي الجهتين كانت سواء كانت القرنى وارثة أو  
محجوبة كام الاب المحجوبة بالاب فانها تحجب أم أم الام

(وللبنات) الصالبة وعبارة غيره بنات بالجمع وهي أولى  
(ثلاث احوال) . الحالة (الاولى النصف للواحدة كمن ترك

بنتا وشقيقا) فللبنت النصف فرضا والباقي للشقيق تمصيبا  
والمسئلة من اثنين وتصح منهما . (و) الحالة (الثانية الثلثان

لثنتين فاكثر كمن ترك بنتين وأخا) شقيقا أو (لاب) فللبنتين



الثلاثان فرضا والباقي للاخ تعصيا . والمسئلة من ثلاثة وتصح  
 منها . ( و ) الحالة ( الثالثة التعصيب عند وجود أخ لهن )  
 به أي تعصيهن باخيهن ( لئلا كرم ضعف الانثى كمن ترك ابنا  
 وبنتين ) فلذلك كرم مثل حظ الانثيين . والمسئلة من أربعة عدد  
 رؤسهم ببسط الابن برأسين وتصح منها

( وابنت الابن ) عبارة غيره بنات بالجمع وهي اظهر  
 ( ست احوال ) . الاحوال ( الثلاث المذكورة في ) احوال  
 ( البنت ) الصلية وذلك ( عند عدم الولد ) الصلي عبارة  
 السراجية عند عدم بنات الصلب قال في شرح السبد لان  
 النص ورد فيهن صريحا فاذا عدم بنات الابن مقامهن اه  
 ( وثلاثان عند وجود البنت ) الصلية . ( احداها ) أي احدى  
 الحالتين ( السدس ) مع الواحدة الصلية ( تكملة للثلاثين )  
 عند عدم النكاح المصحب لهن ( كمن ترك بنتا وبنت ابن و ) اخا  
 ( شقيقا ) أو لاب فللبنت النصف فرضا وللبنت الابن السدس  
 تكملة للثلاثين والباقي للاخ تعصيا . والمسئلة من ستة وتصح  
 منها . ( وثانيتها ) أي ثانياة الحالتين ( التعصيب ان كان في درجتها  
 ابن ابن ) به ( لئلا كرم ضعف الانثى كمن ترك بنتا وأولاد ابنه

ذكورا وانانا ) فللبنت النصف فرضا والباقي لاولاد الابن .  
لذلك كر مثل حظ الانثيين . قلت وفي جعل هذه الحالة خامسة  
نظر . لانه جعلها فيما مر ثالثة الثلاث لاول اذا التعميب باخيهن  
الذي هو الحالة الثامنة يشمل ما اذا كن مع صلبية أو صليبتين  
فاكثر أو مع عدم الصليات . ولو نظر الي كل من هذه  
لواذت الاحوال على الست مع انه تبع غيره وعدها ستا . قال في  
شرح الخلاصة . والرابعة لمن السدس مع الواحدة الصلبية تكملة .  
ثلاثين . الا ان يكون بمخدائن غلام سواء كان أخاهن أو ابن  
عمهن . أو يكون أسفل منهن سوا كان ابن اخيهن أو كان ابن  
ابن عمهن فانه يعصب من فوقة اذا لم تكن صاحبة سهم .  
والحالة الخامسة سقوطهن بالصليبتين . الا ان يكون بمخدائن  
غلام سوا كان أخاهن أو ابن عمهن . أو يكون أسفل منهن  
سوا كان ابن اخيهن أو ابن ابن عمهن اه . بقي ان التقيد بقوله  
ان كان في درجتها أي محاذيا لها بالنظر الى التعميب في جميع  
النصف الباقي من فرض الصلبية كالمثال الذي مثل به . أما  
التعميب في الثالث فلا فرق فيه بين المحاذي والسافل . حتي  
تومات عن بنت . وبنت ابن . وبنت ابن ابن . وابن وبنت ابن

ابن ابن . فالابن السافل يعصب من مثله ومن فوقه ممن لم تكن صاحبة سهم . فلبنت الصلب النصف ولبنت الابن السدس .  
 تكلمة الثلثين واثلاث الباقي للابن واخوته وعمته للذكر مثل حظ الانثيين . والمثلة من ستة وتصح من اثني عشر ( واولاد البنين المتفرقين كاولاد ابن واحد ) ثم فرع عليه بقوله ( فيقسم المال بينهم على مامر ) أي للذكر مثل حظ الانثيين . ( و) الحاملة ( السادسة الحجب عند وجود ابن ) به ( ولو كان مهن ) أي مع بنات الابن ( ابن ابن ) يعني ان بنات الابن يسقطن بالابن الصاي سواء كن وحدهن أو مهن ابن ابن ( أو بنتين ) صليبتين عطف على ابن أي ويسقطن عند وجود بنتين صليبتين . الا ان يكون مهن غلام سواء كان اخاهن أو ابن عمهن كما تقدم . وبنات الابن كالصليبتين عند عدمهما في كونهما مسقطتين لمن أسفل منهما من بنات ابن الابن الا ان يكون مهن غلام ( كمن ترك ابنا واولاد ابن ) فجميع المال للابن ولاشي لاولاد الابن لحجبهم به ( أو ) ترك ( بنتين وبنات ابن ) فلاشي لبنات الابن لسقوطهن بالبنتين وجميع المال للبنتين فرضا وردا ان لم يكن حاصب . وان كان فلهما فرضهما الثلثان والباقي له

( ولاخت الشقيقة خمس أحوال ) عبارة السراجية  
 واختلاصة اخوات بالجمع . ( الثلاثة المذكورة في البنت )  
 وهي النصف للواحدة والثلاث للثنتين فكثر التعميب باخيهن  
 أي الشقيق وذلك ( عند عدم الولد وولد الابن وان سفل ) والمراد  
 من الولد هنا البنات أي الاخوات الشقيقات كالصليات عند  
 فقد البنات وبنات الابن . ( و ) الحالة ( الرابعة ) التعميب مع  
 الغير ( وذلك ) عند وجود بنت أو بنت ابن ( فكثر فلهن الباقي وهو  
 النصف مع البنات والثلاث مع البنتين فصاعدا ) يصير ورهن عصبة  
 معهن ( كن ترك بنا أو بنت ابن وشقيقة فكثر ) فلا بنت أو  
 بنت الابن النصف فرضا والباقي للشقيقة فكثر تعصبا . وان  
 استغرقت الفروض التركة لا يكون للشقيقة فكثر شيء كما لو  
 تركت بنتين وزوجا وأما واختا شقيقة . فاصل المسئلة اثنا عشر  
 وتعمل لثلاثة عشر للبنتين اثنيان ثمانية وللزوج الربع ثلاثة  
 وللأم السدس اثنان وسقطت الاخت . ( و ) الحالة ( الخامسة )  
 الحجب عند وجود اب أو جد ( صحيح ) ( وان علا او ) عند وجود  
 ( بن وابن ابن وان سفل ) أي نزل ( كن ترك ابا وشقائق وأشقائ )  
 قلل كل له الاب ولا شيء للاخوة والاخوات لحجبهم به

(والاخت لاب) عبارة غيره اخوات بالجمع (ست. أحوال) عبارة السراحية والخلصة سبعة أحوال . (الثلاثة المذكورة في البنت) وهي النصف الواحدة والشان للثنتين فاكثر والتمصيب باخيرهن وذلك (عدم أب وجد) صحيح وان علا (وولد وولد ابن) وان سفل (وشقيق وشقيقة) الواو بمعنى او. (و) الحالة (الرابعة السدس) وذلك (عند وجود) أخت (شقيقة تكلمة لثلاثين كمن ترك شقيقة واختا لاب) وعاصبا فلا شقيقة النصف فرضا وللأخت لاب السدس تكمة لثلاثين . الا ان يكون معها أخ لاب فيعصبها في النصف الباقي . وتسقط معه لو استغرقت الفروض التركية . فيكون أخا مشؤما لولاه لورثت . (و) الحالة (الخامسة التمصيب مع الغير) وذلك (عند وجود بنت أو بنت ابن) فاكثر وان سفلت (كمن ترك بنتا أو بنت ابن واختا لاب) فلاخت لاب الباقي وهو النصف مع البنت أو بنت الابن . أو الثلث مع اثنتين فاكثر من البنات أو بنات الابن تعصبا . الا ان استغرقت الفروض التركية فلا يكون لها شيء كما لو تركت بنتين وزوجا وأما اختا لاب فافصلها كما تقدم اثنا عشر وتعمل لثلاثة عشر للبنتين ثمانية وللزوج

ثلاثة وللام اثنان وسقطت الاخت لاب . (و) الحالة (السادسة الحجب) وذلك (عند وجود اب أو جد) صحيح وان علا (أو ابن أو ابن ابن) وان سفل (أو) أخ (شقيق أو) اختين (شقيقتين) كمن ترك اختا لاب وواحدا ممن ذكر (فلا شيء للاخت لاب اسقوطها بمن ذكر

تنبيه . جعل شارح خلاصة السقوط بالشقيقتين حالة سابعة . وعبارته ولهن أي الاخوات لاب حالة سابعة . وهي سقوطن بالعينيتين الا ان يكون معهن اخ لاب فيعصبهن في اثنتي الباقي المذكور مثل حظ الانثيين . فيكون أخا مباركا ويسقطن معه لو استغرقت الفروض التركة . انتهت بزيادة (ولولد الام ذكر اكان أو أنثي ثلاث أحوال) . الحالة (الاولى السدس للواحد) المنفرد ذكر اكان أو أنثي (كمن ترك شقيقة وأخا أو اختا لام) وعاصبا فلا شقيقة النصف فرضاً ولولد الام السدس فرضاً والباقي للعاصب . (و) الحالة (اثانية الثلث للابنتين فاكثرت) ذكرين أو أنثيين أو مختلطتين (ذكورهم كانوا في القسمة والاستحقاق) على السواء (كمن ترك أما واخوة وخواوات لام) وعاصبا فلا لام السدس فرضاً وابني الام الثلث

والباقي للماصب . (و) الحلقه الثالثه الحجب عند وجود أب أو جد  
 صحيح وان علا ( أو ولد أو ولد ابن وان سفل ) أى نزل ( ذكر  
 كان ) لولد وولد الابن ( أو انثى كمن ترك أخاً واختاً لام وواحداً  
 ممن ذكر ) من الاب والجد والولد وولد الابن فلا شيء لولد  
 الام لسقوطه بكل ممن ذكر

تنبیه . علم مما تقدم ان جملة أصحاب الفروض ثلاثة عشر .  
 اربعة من الذكور وهم الزوج والاخ لام والاب والجد . وتسع  
 من النساء . وهن الزوجة والبنت وبنت الابن والام والجددة  
 لام أو لاب والاخت الشقيقة والاخت لاب والاخت لام .  
 وان جملة احوالهم أربعون . للزوج والزوجة اثنان . وللولد  
 لام ثلاث . وللاب ثلاث . وللجد أربع . وللبنت ثلاث  
 . ولبنت الابن ست . وللأم ثلاث . ولكل من الجدتين  
 اثنان . وللشقيقات خمس . وللأخوات لاب سبع . فتأمل

( الباب الثالث في معرفة المصبة ) وأقسامهم وحكمهم .  
 والمصبة كما تقدم من يأخذ جميع المال اذا انفرد بمجهه واحدة  
 أو يأخذ ما يزيد من الفروض ان كان نمة أصحاب الفروض  
 . ويسقط ان لم يزد شيء . وأل في الفروض للجنس فيشمل

ما ابقاه فرض واحد . والتقييد بمجهة واحدة احتراز عن صاحب  
 الفرض فانه قد يأخذ الكل لكن فرضا وردا . فشمّل  
 التعريف . العصبة بنفسه كالابن والعمّ . والعصبة بنيره  
 كابنت باخيها لانهما يأخذان ما أبقتة الذروض ويحوزان  
 كل المال عند انفرادهما . والعصبة مع غيره كالأخت مع البنات  
 فالحا تأخذ ما أبقتة الذروض ( أعلم ان العصبة تنقسم الى قسمين  
 عصبة ( نسبية ) وعصبة ( سببية . فـ ) لعصبة ( النسبية ) ثلاثة  
 أقسام . القسم الاول ( عصبة بنفسها . و ) الثاني ( عصبة بنيرها . و )  
 الثالث ( عصبة مع غيرها . فاما العصبة بنفسها فهي ) كل ذكر  
 لا يدخل في نسبه الى الميت اثني وهو ( أربعة أصناف على  
 الترتيب الاتي ) أي مقدم بعضها على بعض . فالصنف ( الاول  
 جزء الميت وهو ابنه ثم ابن ابنه وان سفل ) بفتح الفاء أي نزل  
 ( كمن ترك ابنا أو ابن ابن ) فالمال كله للابن في الاولى ولابن  
 الابن في الثانية . ( و ) الصنف ( الثاني أصله ) أي أصل الميت  
 ( وهو أبوه ثم جده الصحيح وان علا ) والجدة الصحيح هو  
 الذي لم يتوسط بينه وبين الميت اثني كما مر ( كمن ترك أبا أو  
 جدًا ) صحيحا فالمال كله للاب في الاولى وللجد في الثانية .



(و) الصنف ( الثالث جزء أبيه ) أى جزء ابى الميث ( وهو أخوه الشقيق ثم أخوه لاب ثم ابن ) الأخ ( الشقيق ثم ) ابن الاخ ( لاب وان سفل ) راجع لسكل من ابن الشقيق وابن الاخ لاب ( كمن ترك ) أخا ( شقيقا أو أخا لاب أو ) ترك ( ابن ) أخ ( شقيق أو ابن أخ لاب ) فاللآل كله للاخ فى الاولى والثانية ولابن الاخ فى الثالثة والرابعة . (و) الصنف ( الرابع جزء جده ) أى جد الميث ( الصحيح ) وان علا ( وهو عمه الشقيق ثم ) عمه ( لاب ثم ابن العم الشقيق ثم ) ابن العم ( لاب وان سفل ) راجع لسكل من ابن العم الشقيق وابن العم لاب . ومثل عمه عم أبيه وجدته وان علا ( كمن ترك عما شقيقا أو ) عما ( لاب أو ابن عم شقيق أو ) ابن عم ( لاب ) أو عم أبيه الشقيق أو لأب أو ابن عم أبيه الشقيق أو ابن عم أبيه لاب وهكذا . ( والمراد ) بالجد ( الجد ) الصحيح ( وان علا يكن ) عند التمدد ( جزء الجد القريب ) يحجب جزء الجد البعيد ( فالعم وابنه ولو لأب يحجبان عم الأب ولو شقيقا وعم الأب وابنه ولو لأب يحجبان عم الجد ولو شقيقا وهكذا . ( واما العصبة بنيرها فهى ) كل اتى تصير عصبة بانضمامها الى عصبة بنفسه وهى ( أربعة اصناف

أيضا) . الصنف ( الاول البنت ) الصلبية ( وأخوها ) .  
والمراد بالبنت الجنس فيشمل الثنتين فأكثر لانهن يصرن  
عصبة باخهن . فيمصّب البنت الصلبية والبنتين فما فوق ابن  
الميت الصليبي . أما مع ابن الابن فيفرض للواحدة النصف  
ولاثنتين فافوق الثلثان ( و ) الصنف ( الثاني بنت الابن وأخوها )  
والبنتان فما فوق كذلك يعنى ان بنت الابن وبنتي الابن  
فما فوق يصرن عصبة باخهن سواء كن مفردات او متعدّدات  
( وكذا بنت ابن وابن ابن آخر وان سفل ) أى كما ان ابن  
الابن يعصّب اخته كذلك يعصّب بنت عمه ( اذا كانت بحذاه )  
بدون شرط ( أو ) كانت ( فوقه ) كمتمه وبنت عم أبيه بشرط  
كونها ليست صاحبة سهم كما ذكره بقوله ( ممن لم تكن ذات  
سهم ) أى صاحبة سهم مقدر ( لانه كاخيا ) أى مثل أخيا في  
الحكم . كمن مات وترك بنتا . وبنت ابن . وبنتي ابن ابن  
آخر . وابن وبنت ابن ابن ابن آخر . فلاولى وهي بنت الصلب  
النصف فرضا . ولبنت الابن السدس تكملة للثلثين . وأخيهما  
من بنتي ابن الابن وابن وبنت ابن ابن الابن الباقي للذكر  
مثل حظ الاثنيين . والمسئلة من ستة وتصح من ثلاثين .

أما تمثيل المصنف له بقوله ( كمن ترك بنت ابن وبنتي ابن ابن آخر  
وبنت وابن ابن ابن آخر فلا ولي النصف وغيرها للذكر  
ضعف الاثني ) فهو غير صحيح . لان بنت الابن في مثاله لها  
النصف وبنتي ابن الابن لهما السدس تكملة الثلثين والباقي وهو  
الثالث لبنت ابن ابن الابن واخيها للذكر ضعف الاثني . واصل  
مسئلتهم سنة وتصح من ستة وثلاثين . فقوله فلا ولي النصف  
ظاهر . وقوله وغيرها للذكر ضعف الاثني غير صحيح كما قلنا  
( و ) النصف ( اثلاث الاخوة الشقيقة وشقيقها ) فهي عصبة به .  
والمراد الجنس كما سر . أما مع الاخ لاب فيفرض للشقيقة  
النصف والشقيقتين فاكثر الثلثان . ( و ) النصف ( الرابع ) الاخوة  
لاب ) وكذا الاختان لاب فاكثر ( وشقيقها ) لاولي مع أخ  
لاب للميت ليشمل ما اذا كان أخا لاب فقط ( وذلك لان كل  
واحدة من هؤلاء ) النسوة ( لاربع ) وهن البنت وبنت الابن  
والاخت الشقيقة والاخت لاب ( تصير عصبة باخيها ) فيقسم  
المال بينهم ( للذكر ضعف الاثني ) أي مثل حظ الانثيين ( بدليل  
قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين )  
واجب للصف الاول والاثني . وقوله تعالى ( وان كانوا أخوة

رجالاً ونساء فللذكور مثل حظ الانثيين ) راجع للصنف الثالث والرابع . ( واما العصبه مع غيرها فهي كل انثى تصير عصبه مع انثى اخرى و ) هي ( تنقسم الى صنفين . اولهما ) أى أول الصنفين ( الاخت الشقيقه ) فاكثر ( مع البنت ) الصليبيه فاكثر (أو) مع ( بنت الابن ) فاكثر ( وان سفلت ) أى نزلت ( كمن ترك ) اختا ( شقيقه و بنتا أو بنت ابن ) فللبنت أو بنت الابن النصف فرضا والباقي للشقيقه تعصبا . ( وثانيهما ) أى ثانى الصنفين ( الاخت لاب ) فاكثر ( مع البنت ) الصليبيه فاكثر ( أو بنت الابن ) فاكثر ( وان سفلت ) أى نزلت ( كمن ترك ) اختا لاب و بنتا أو بنت ابن ( فللاخت لاب الباقي بمقدار فرض البنت أو بنت الابن ) وذلك لان كل واحده منهما ) أى من الاخت الشقيقه والاخت لاب ( تأخذ الباقي مع البنت أو بنت الابن ) فاكثر ( لقوله صلى الله عليه وسلم . اجعلوا الاخوات مع البنات عصبه ) والمراد من الجميع ههنا الجنس أى جنس الاخوات مع جنس البنات وجعله فى الدر من كلام الفرضيين ( والمراد بالاخوات ) فى الحديث أو فى كلام الفرضيين الاخوات ( الاشقا أو ) الاخوات ( لاب ) دون الاخوات لام لسقوطهن بالاولاد مطاقا ولان

الاخت لام لا تكون عصبه بالغير فمقدم كونها عصبه مع الغير  
 من باب أولى . (وأما العصبه السببيه فهي قسمان) . أحدهما  
 (مولى عتاقه) وهو كل من يصير عصبه بسبب الاعتاق ذكر  
 كان أو أنثى وان كان المعتق اغير روحه الله تعالى . كان أعنته  
 للرسول أو المولى أو اعنته للشيطان أو اعنته على أنه سائبة أو  
 اعنته بشرط ان لا ولأ عليه أو على مال أو استيلا دالى غير ذلك  
 (و نأيدهما (مولى موالاة) وهو كما تقدم القابل موالاة الميت  
 حين قال له انت مولاي ترثني اذا مت وتعتق عنى اذا جنيت  
 (ثم عصبتهما النسبيه من الذكور) دون الاناث (وهى العصبه  
 بنفسها) ثم العصبه السببيه لهما كمعتق المعتق (على الترتيب المار)  
 المذكور فى الباب الاول من تقديم المعتق ثم عصبت النسبيه ثم  
 السببيه ثم الرد على ذوى القروض ثم ذوى الارحام ثم مولى  
 الموالاة ثم عصبته

(والماصل) فى هذه الباب . (ان جزء الميت) وهو ابنه ثم ابن ابنه  
 وان سفل (مقدم على) الاصناف (الكل) عند اجتماعهم . (ثم أصله)  
 وهو الاب والجد له وان علا . (ثم فرع أبه) وهو الاخوة وبنوهم  
 وان سفلوا . (ثم فرع جده) الصحيح (كما مر) أول الباب و

الاعمام وبنوهم وان سفلوا . ( واذا استوي جماعة من العصابة في درجة ) واحدة مع تفاوتهم في القوة ( يقدم ذو القربتين على ) خي ( قرابة واحدة كشقيق واخ لاب ) فالمال للشقيق دون الاخ لاب ( وعند التناوت ) في الدرجة ( يقدم القريب على البعيد ) في الدرجة ( كاخ لاب وابن ) أخ ( شقيق ) فالمال كله لـ الاخ لاب دون ابن الاخ الشقيق . ( واذا اجتمع جماعة ) من العصابة ( في درجة واحدة ) مع استوائهم في القوة ( قسم نصيب تلك الدرجة بينهم سوية ) باعتبار رؤسهم لاصولهم ( كابن أخ وعشرة نى أخ اخر فانه ) أى النصيب ( يقسم بينهم ) على ( أحد عشر سهما ) اعتبارا لرؤسهم ( لكل واحد منهم سهم )

تنبية . علم مما تقدم ان المنفرد من الاصناف الاربعة يحوز جميع المال . واذا تمددوا فالتقديم فيهم . أولا بالجهة فالبنوة تقدم على الابوة والابوة تقدم على الاخوة والاخوة تقدم على العمومة فيقدم الابن ثم ابنه وان سفل ثم الاب ثم الجد الصحيح وان علا وهكذا . ثم بالقرب فيقدم الابن على ابن الابن ويقدم الاب على الجد ويقدم الجد على أب الجد ويقدم الاخ على ابن الاخ ويقدم الم على ابن الم ويقدم ابن عمه على عم أبيه

وهكذا لو عات . ثم بالقوة وهي لا تتأني الا في جهتي الاخوة  
والعمومة كان يكون بعضهم لأبوين وبعضهم لاب فالاخ  
لابوين يقدم على الاخ لاب وابن الاخ لابوين يقدم على  
ابن الاخ لاب والعم لابوين يقدم على العم لاب وابن العم  
لابوين يقدم على ابن العم لاب ويقاس عليهم عمومة الاب  
والجد قال الجعبري

وبالجهة التقديم ثم بقربه \* ويدهما التقديم بالقوة اجمالا  
وعند اتحاد جهتهم واستواء درجاتهم وقوتهم كابن اخ  
وعشرة بنى أخ آخر يقسم المال بينهم باعتبار رؤسهم لا اصولهم  
على احد عشر سهما

(و) علم (ان المحجوب) من الورثة (بغيره) منهم (فسمان أولهما)  
أي اول القسمين (المحجوب حجب نقصان) بانتقال من فرض  
مالى فرض اقل منه (وهو) أي المحجوب حجب نقصان (خمسة  
أنواع) من الورثة. النوع (الاول الزوج فانه يحجب من) فرض  
(التصف الى) فرض (الرابع بالولد) او ولد الابن وان سفل ذكر  
كان الولد او أنثى . (و) النوع (الثاني الزوجة فانه يحجب من)  
فرض (الرابع الى) فرض (الثن بالولد ايضا) او ولد الابن وان

سفل ذكر آ كان أو أنثى . (و) النوع (الثالث بنت الابن) الاولى  
منه بنات بالجمع (فانها) أي بنت الابن (تحجب من) فرض  
(النصف) الى فرض السدس (أو) البناتان فاكثر فانهما يحجبان من  
فرض (الثلاثين الى) فرض (السدس) بالبنت الصليبة . فقوله  
(بالبنتين فاكثر) غير صواب . وذلك لان بنت الابن اذا انفردت  
عن بنت الصاب يفرض لها النصف ومعهما يفرض لها السدس  
تكملة اثنتين . وبنتا الابن فاكثر فرضهما الثلثان ومع الصليبة  
يفرض لهما السدس تكملة الثلاثين كما تقدم بيانه في الباب الثاني  
(و) النوع (الرابع الاخت لاب) والاختان لاب فاكثر (فانها  
تحجب من) فرض (النصف) الى فرض السدس (أو) يحجبان من  
فرض (الثلاثين الى) فرض (السدس) بالاخت الشقيقة . فقوله  
(بالشقيقتين فاكثر) غير صواب كما تقدم في بنت الابن . (و)  
النوع (الخامس الام فانها تحجب من) فرض (الثالث الى) فرض  
(السدس بالولد) الصليبي ذكر آ كان أو أنثى (أو ولد الابن وان  
سفل) ذكر آ كان أو أنثى (أو الاثني من الاخوة والاختوات  
فاكثر من اي جهة كانوا) أي استما او لاب او لام او مختاطبين  
وكذا تحجب من ثلث كل المال الى ثلث الباقي بعد فرض



أحد الزوجين مع زوج أو زوجة واب بهما  
 (وثانيهما) أي ثاني القسمين (المحجوب حجب حرمان وهو  
 عشرة) على ما هنا والافوا أكثر منها. (الاول ابن الابن وان  
 سفل) أي نزل (فانه يحجب بالابن) الصليبي وبابن ابن اعلى منه  
 مع عدم الصليبي. (والثاني الجدد) الصحيح (وان علا فانه يحجب  
 بالاب) وبجد صحيح اسفل منه مع عدم الاب. (والثالث) الاخ  
 (الشقيق فانه يحجب بواحد من اربعة وهي) أي الاربعة (الاب  
 والجد) الصحيح وان علا (والابن) الصليبي (وابن الابن وان سفل)  
 أي نزل. (والرابع) الاخ لاب فانه يحجب بواحد من ستة وهي  
 أي الستة (هؤلاء الاربعة) المتقدمة من الاب والجد والابن  
 وابن الابن (و) الاخ (الشقيق و) الاخت (الشقيقة اذا صارت  
 عصبية مع البنت) الصليبية (أوبنت الابن) وان سفلت. (والخامس  
 ابن) الاخ (الشقيق فانه يحجب بواحد من ثمانية وهي) أي الثمانية  
 (هؤلاء الستة) المتقدمة من الاب والجد والابن وابن الابن  
 والشقيق والشقيقة (والاخ لاب والاخت لاب اذا صارت  
 عصبية مع الغير) وهو البنت أو بنت الابن. (والسادس) ابن  
 الاخ لاب فانه يحجب بواحد من تسعة وهي أي التسعة

(هؤلاء الثمانية) المتقدمة (وابن) الصلب للاخ (الشقيق) .  
 فقوله (وان سفل) غير صواب . لانه لومات عن ابن اخ لاب  
 وابن ابن اخ شقيق يكون المال لابن الاخ لاب دون ابن ابن  
 الاخ الشقيق لقرب الاول في الدرجة وبعد الثاني كما زفي التنبيه  
 من ان التقديم بقرب الدرجة ثم بالقوة . (والسابع العم الشقيق)  
 للميت (فانه يحجب بواحد من عشرة وهي) أي العشرة (هؤلاء  
 التسعة) المتقدمة (وابن الاخ وان سفل) أي نزل . (والثامن العم  
 لاب) للميت (فانه يحجب بواحد من أحد عشر) نفسا (وهي)  
 أي الاحد عشر (هؤلاء العشرة) المتقدمة (والعم الشقيق)  
 للميت . (والسابع ابن العم الشقيق وان سفل) أي نزل . ولا  
 وجه له فلو ابدله بقوله وان علا لكان أولى لانه المتوهم بخلاف  
 السافل (فانه) أي ابن العم الشقيق (يحجب بواحد من اثني  
 عشر) نفرا (وهي) أي الاثنا عشر (هؤلاء الاحد عشر)  
 للمتقدمة (والعم لاب) للميت . (والعاشر ابن العم لاب) للميت  
 (فانه يحجب بواحد من ثلاثة عشر) نفسا (وهي) أي الثلاثة  
 عشر (هؤلاء الاثنا عشر) المتقدمة (وابن العم الشقيق) الصابي .  
 فقوله (وان سفل) غير صواب كما تقدم قريبا . (وهذا القسم)

أي المحجوب حجب حرمان ( يحجب غيره ) حجب نقصان  
 وحجب حرمان . فحجب النقصان ( كاخوين أو اختين ) فصاعدا  
 من أي جهة كانا ( فانهما لا يرثان مع الاب ) لحجبهما به ( ويحجبان  
 الام من ) فرض ( الثلث الى ) فرض ( السدس كمن ) مات و  
 ( ترك أبا وأما وأخوة ) لا يوين أو لاب أو لام فللام السدس  
 فرضا والباقي للاب تمصيبا ولا شيء للأخوة لحجبهم بالاب  
 والمسئلة من ستة وتصح منها . وحجب الحرمان كام الاب  
 فانها لا تترث مع الاب لحجبها به وتحجب ام ام الام حجب  
 حرمان . ( وأما المحروم ) عن الميراث بالكلية لا يحجب غيره  
 أصلا لا حجب نقصان ولا حجب حرمان ( وهو ) أي المحروم  
 ( الممنوع من الارث ) بالكلية ( لم يني في نفسه ) أي بسبب  
 صفة قامت به من موانع الارث السابقة ( فهو أربعة ) نفر  
 الاول ( المملوك ) بجمع أنواع الملك قنا كان أو مكاتباً أو  
 مدبراً أو أم ولد أو مبعوضاً . ( والثاني ) القاتل لمورثه ولو كان  
 القاتل شبه عمداً أو خطأً أو جري مجري الخطأ . ( والثالث .  
 والرابع ) المخالف لدين مورثه أو داره ( ومخالفة الدار ) بالنظر  
 في كنفار كما مر ) في اللوانع . ( وذلك ) أي وبيان وجه منع

هو لا . من الارث وعدم حجبتهم لغيرهم ( لان كل واحد منهم )  
 ى . من الاربعة المتقدمة ( جعل في استحقاق الارث والحجب )  
 لغيره ( كالميت فلا يرث ) شيئا ( ولا يحجب غيره ) أصلا  
 ( لقوات الاهلية ) للارث والله أعلم

( الباب لراعى في معرفة ذوى الارحام ) وحكمهم . وذوو  
 الارحام لغة الاقارب . مطلقا من اى جهة كانوا . واصطلاحا  
 الاقرباؤ لذين ليسوا من المصبات ولا من أصحاب السهام  
 المقدرة . ( أعلم ان ذوى الارحام اصنافهم أربعة ) مرتبة ( وترتيبهم  
 كترتيب المصبة بنفسها ) في تقديم الاقرب فالاقرب ولوانثى .  
 ( الصنف الاول ) من اصناف ذوى الارحام ( جزء الميت  
 وهو ) اى جزء الميت ينحصر في اربعة وهي ( اولاد البنات  
 واولاد بنات الابن ذكورا كانوا او اناثا ) راجع الى اولاد  
 البنات واولاد بنات الابن ( وان سفلوا ) اى نزلوا وهو راجع  
 لهما ايضا . ( والحكم فيهم ) اى في اولاد البنات واولاد بنات  
 الابن ( ان القريب منهم يحجبهم البعيد ان تفاوتت الدرجة ) بينهم  
 ( كبنات بنت فاتها ) مع كونها أنثى ( تحجب ابن بنت الابن ) الذكر  
 لقربها منه في الدرجة . ( وان استووا في الدرجة ) مع كون البعض

ولد الوارث والبعض ولد غير الوارث . ولا بد من اختلاف  
صفة اصولهم في الذكور والانوثة ( يكون الترجيح بكون الاصل  
وارثا اتفاقا ) فيقدم ولد الوارث على ولد غيره ( كبنت بنت الابن  
فاتها ) مع كونها اثني ( أولى من ابن بنت البنت ) الذكر لان اصل  
البنت وهو اموها وارث بخلاف الابن فان أصله واهو اموه غير وارث  
( وان استووا ) في الدرجة ( ولم يكن فيهم ولد وارث ) مع اتفاق  
صفة الاصول ( كبنت بنت البنت مع بنت بنت بنت اخرى  
أو ) استووا في الدرجة و ( كان الكل ولد وارث ) ولا بد من  
اتفاق صفة اصولهم ذكورة أو انوثة . ( فان اتفقت صفة الاصول  
في الانوثة كان بنت وبنت بنت اخرى ) و كبنت بنت البنت  
مع ابن بنت البنت . ( أو ) اتفقت ( في الذكورة كبنت ابن بنت  
وابن ابن بنت ) اخرى و كبنت ابن بنت ابن مع ابن ابن بنت  
ابن ( اعتد بآباد ان الفروع اتفاقا ) بين محمد وأبي يوسف ( فان  
كان الفروع ذكورا فقط أو أنثى فقط تساوى في اقسمة الكل )  
واحد ( منهم سهم ) واحد . ( وان كانوا مختلطين ) ذكورا  
وأنثى فلان ذكر نصف الاثني . وان اختلفت صفة الاصول ( ذكورة  
وانوثة وتوحدت الفروع بان كان لسكل أصل فرع واحد

وليس فيهم ذوجهتين ( كبت ابن بنت مع ابن بنت بنت اخرى .  
فعند أبي يوسف ) رحمه الله ( تعتبر ابدا ان الفروع ) وتكون  
القسمة عليها ( ولا ينظر الى اختلاف ) صفة ( الاصول . فبقسم  
المال بينهما ) أي بين الذكر والانثى في هذا المثال ( ثلثا )  
باعتبار رؤسهم ببسط الذكر براسين ( ثلثاه للذكور وثلثه للانثى )  
والمسئلة من ثلاثة وتصح منها . ( وعند محمد ) رحمه الله ( ينظر  
الى اختلاف ) صفة ( الاصول . فيقسم المال على اُعلى بطن  
اختلاف ) وهو البطن الثاني هنا ( ويجعل ما أصاب كل أصل  
نفره ) . ان لم يقع بعده اختلاف كما في المثال المذكور ( فتأخذ  
الانثى ) في هذا المثال ( ثلثيه ) لانه نصيب اصلها وهو أبوها ( و )  
يأخذ ( الذكر ثلثه ) لانه نصيب أصله وهو أمه عكس ما قسمه أبو  
يوسف . أما اذا وقع بعده اختلاف بالذكورة والانوثة في  
بطن آخر أو أكثر فال محمد ا بعد ما قسم على اُعلى بطن اختلاف .  
جعل الذكور طائفة والاناث طائفة وقسم نصيب كل طائفة  
على فروعهم بحسب صفاتهم . ان لم يكن فيما بينهم وبين فروعهم  
من البطون اختلاف بالذكورة والانوثة بان يكون جميع  
المتوسط بينهم ذكورا فقط أو أناثا فقط . أما اذا كان فيما بينهما

من البطون اختلاف فيجمع ما أصاب كل طائفة ويقسمه على  
أعلى الخلاف الذي وقع في أولادهم ويجعل الذكور طائفة  
والإناث طائفة على ما سبق . ( وهذا ) الخلاف ( عند عدم  
تعدد الفروع ) للأصول المختلفين ( فان تعددت الفروع ) كما  
أو بعضها وليس فيهم ذو جهتين ( بان كان لاصل ) مثلا ( فرعان  
ذكران ولاصل ) آخر ( فرعان أنثيان ولاصل ) آخر ( فرع هوائي  
كمن ) مات و ( ترك ابني ابن بنت وبنتي بنت بنت وبنت  
ابن بنت . فمند أبي يوسف ) رحمه الله ( يقسم المال على ابدان  
الفروع للذكر ضعف الانثي لاعتباره ) أي أبي يوسف  
( الا بدران مطلقا ) اختلفت صفة الأصول أو لا تعددت الفروع أولا  
فيقسم المال عليهم اسباعا باعتبار رؤسهم والمسئلة عنده من  
سبعة وتصح منها . ( وعند محمد ) رحمه الله ( يجمع بين صفة  
الاصل ) ذكورة أو أنوثة ( وعدد الفرع فيجعل الاصل متعددا  
بتعدد فرعه وبعد أن يجعل متعددا يوصف بصفته ) أي يوصف  
الاصل بصفة نفسه ( من ذكورة أو أنوثة ولا تعتبر صفة الفرع  
فيقسم المال على أعلى بطن اختلف ) وهو الثاني في هذا المثال  
ثمانا لان الابن الاول في البطن الثاني كباين لتعدد فرعه

والبنات فيه كبتين اتمدد فرعها والابن الثاني فيه على حاله لعدم  
تعدد فرعه فللابن الاول أربعة والبنات اثنان والابن الثاني  
اثنان . ثم يجعل الذكور طائفة والاناث طائفة اخرى فيعطي  
الاثنتين نصيب البنات لبناتها والستة نصيب الابنين لاولادهم .  
وهم اثنان وبنات للذكر مثل حظ الانثيين . والستة لا تنقسم  
على الخمسة عدد رؤس البنين وتباينها فنضرب الخمسة في الثمانية  
اصل المسئلة يحصل اربعون ومنها تصح اذا قد كان لبنات البنات  
اثنان فيضربان في خمسة يحصل عشرة فهي ابنتها وكان للابنين  
ستة فنضرب في خمسة يحصل ثلاثون نقسمها بين الولدين والبنات .  
للكر مثل حظ الانثيين فلكل ابن انا عشر والبنات ستة .  
(وبقول محمد يفتى في جميع احكام ذوي الارحام لانه اشهر  
الروايتين عن الامام) أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه (الا ان  
مشايخ بخاري احتاروا قول ابي يوسف يتسيرا على المفتى )  
وصحح في المختلف والمبسوط قول أبي يوسف ( وعليه عمل  
ائمة خوارج ) أي على مختار مشايخ بخاري عمل ائمة  
خوارج . لكن علمت ان المفتي به قول محمد  
(والصنف الثاني) من اصناف ذوي الارحام (أصله )



أي أصل الميت ( وهو الاجداد الفاسدون ) وهم المدلون بمحض  
الانث ( والجدات الفاسدات ) وهن المدليات بالاجداد الفاسدين  
( وان علوا ) راجع لهما . ( والحكم فيهم ) أي الاجداد والجدات .  
( نه يقدم منهم القريب ) في الدرجة ( على البعيد ) فيها ( سواء  
كان ) ذلك القريب ( جهة الاب أو ) من جهة ( الام ) وذلك  
( ان تفاوتت الدرجة ) فيما بينهم . سواء كان بعضهم مدليا بوارث .  
دون البعض ( كاب أم الام فانه ) لقربه من الميت ( أولى من  
اب اب ام الام ) . أو كان الكل مدليا بوارث ( و ) ذلك ( كاب  
أم الاب فانه ) لقربه ( أولى من اب ام اب الاب ) . أو كان  
الكل مدليا بغير وارث ( و ) ذلك ( كام اب الام فانهما ) لقربهما  
( أولى من ام ام اب الام ) وهذه حالة أولى . وذكر الثانية بقوله  
( وان استوت درجاتهم ) بتساوي الوسائط فيما بينهم وبين  
الميت ( و ) اتحدت قرابتهم بان ( كانوا ) كلهم ( من جهة اب الميت  
فقط او ) كانوا كلهم ( من جهة امه فقط . فان اتفقت صفة من  
ادلوا به في الذكورة او ) اتفقت في ( الانوثة اعتبرت ابدانهم )  
في القسمة للذكر مثل حظ الانثيين كاب ام اب الام وام ام  
اب الام . وكاب اب ام الاب وام اب ام الاب كما في

هاتين الصورتين      مسيت      مسيت

فان الجدة والجدة متحدان      ام      اب

فيمن يدايان به اذ لا يتصور      اب      ام

هناك اختلاف في صفة المدلى به      أم      اب

وهو ام أبي الام في المثال      اب      ام      اب      ام

الاول وابو ام الاب في المثال      ٢      ١      ٢      ١

الثاني فلاب اثنان وللأم واحد والمسئلة من ثلاثة وتصح منها .

فقول المصنف هنا ( فان كانوا ذكورا أو أناثا تساوا في

القسمة كاب أم اب الاب . واب ام ام الاب . وكام اب

ام الام . وام اب اب الام ) غير صحيح . اذ لا يمكن

تعدد الاجداد الذكور ولا الجدات الاناث مع اتحاد المدلى

به بل الممكن اختلاط الذكور بالانثى كما ذكره بقوله ( وان

كانوا مختطين فلذا كر ضيف الانثى كاب اب ام الاب وام

اب ام الاب ) وكما في الصورتين المذكورتين . اذ ان المدلى

به فيهما الجد والجدة ولا يتصور ان يكون لكل منهما ابوان

ولا ائمان بخلاف الاب والام . وما مثل به لاجتماع

الذكور بقوله كاب ام اب الاب . واب ام ام الاب .

ولاجتماع الاناث بقوله وكام اب ام الام . وام اب اب الام

كما في هاتين الصورتين ميت ميت

فهو غير صحيح ايضا بل هو اب ام

من قبيل الخلط . اذ اب اب ام ام اب

هاتين الصورتين لاختلاف ام ام اب اب

صفة المدلى به وسيأتي انه اب اب ام ام

عند اختلاف صفة المدلى به ٢ ١ ١ ٢

كما في هاتين الصورتين يقسم المال على أول بطن اختلف وهو

هنا البطن الثاني . والمسئلة من ثلاثة وتصح منها للاب في البطن

الثاني اثنان والام واحد ثم يدفع نصيب كل الى اصله كما سيأتي

( وان اختلفت ) مع استواء الدرجة واتحاد القرابة ( صفة من

ادلوا به ) في الذكورة او الانوثة ( فالمدل يقسم عند محمد ) وابي

يوسف ( على اول بطن اختلف للذكر ضعف الانثى ) كما في

الصفيف الاول . سواء كان الكل مدليا بوارث . ولا يكونون

الا ذكورا ومن جانب الاب كما في الصورة الاولى المجعولة في

كلامه لاجتماع الذكور وعلمت ان المسئلة فيها من ثلاثة وان

القسمة في البطن الثاني . وفيه 'ب' وام فللاب اثنان واللام واحد

ثم يدفع نصيب كل الى اصله . او كان الكل لا يدلى بوارث  
كما في الصورة الشاذية المجمولة في كلامه لاجتماع الاناث  
والمسئلة فيهما من ثلاثة ايضا والقسمه على البطن الثاني فلام  
واحد وللاب اثنان ثم يدفع نصيب كل الى اصله . او كان  
البعض يدلى بوارث دون الاخرين . كاب اب الام . وام اب  
الام . واب ام الام كما في هذه الصورة مسيت  
والمسئلة فيها من ثلاثة والقسمه على اول ام  
بطن اختلف وفيه اب وام فلاب اثنان اب ام  
وللام واحد . ثم يقسم نصيب الاب على اب ام اب  
اصليه وهما كالثلاثة رؤس يبسط الاب برأسين ولا تستقيم  
الاثنان على ثلاثة فتضرب الثلاثة عدد الرؤس في الثلاثة  
اصل المسئلة يحصل تسعة ومنها تصح اذ قد كان للاب اثنان  
ضربناهما في ثلاثة حصل ستة فلايه اربعة ولامه اثنان وكان  
للأم واحد ضربناه في الثلاثة حصل ثلاثة فهي لا يها . فقول  
(كاب ام اب الام . وام اب ام الاب) غير صحيح بل الصواب  
اسقاطه لانه من خلط مقام بمقام . وذلك لان ما مثل به انما  
هو لاختلاف القرابة لان ابا ام ابى الام من جهة الام وام ابى

لم الاب من جهة الاب وسيأتي انه عند اختلاف القرابة كما  
في هذه الصورة يكون الثلثان لقرابة الاب والثلث لقرابة  
الام . وكذا قوله ( وعند ابني يوسف يقسم على الابد ان كما  
- مصر ) غير صحيح ايضا . لانه لم ينقل الخلاف بين محمد وابني  
يوسف هنا بل نقل في رد المحتار اتفاقها وعبارته . وان اختلفت  
الصفة فالقسمة على اول بطن اختلف للذكر ضعف الانثى ثم تجعل  
الذكور طائفة والاناث طائفة على قياس ماقرر في الصنف الاول  
اتفاقا وقد اعتبر ابو يوسف هنا اختلاف البطون وان لم يعتبره في  
الصنف الاول والفرق له في المطولات اه ( وان ) اختلفت  
قراباتهم مع استواء درجاتهم و( كانوا من جهتي الاب والام معا )  
اي بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام ( فلقرابة  
الاب ضعف قرابة الام ) اي الثلثان لذوي قرابة الاب والثلث  
لذوي قرابة الام سواء كان الشكل يدلي بوارث كابني ام لاب  
وابني ام الام . او كان البعض يدلي بوارث دون البعض الاخر  
( كابني ام ابني الاب وابني ام الام ) او كان الكل لا يدلي  
بوارث كالصورة المتقدمة المجمولة في كلامه مثالا لاختلاف

صفة المدلى به وكما في هذه الصورة م—يت  
 فالثنان لقراة الاب واثالث لقراة ام اب  
 الام كانه مات عن اب وام ثم ما اصاب اب ام  
 كل قراة يقسم بينهم كما لو اتحدت قرايتهم اب اب  
 والضابط ان يقال اما ان يكون ام اب ام اب  
 هناك استواء الدرجة اولا . فعلى ١ ٢ ٢ ٤  
 الثاني الا قرب اولى . وعلى الاول اما ان تحد القراة وتختلف  
 فان اختلفت يقسم اثلاثا كما ذكرنا آنفا . وان اتحدت . فان  
 اتفقت صفة لاصول فالقسمة على ابدان الفروع . وان لم تتفق  
 يقسم المال على أعلى الملاف كما في الصنف الاول فتأمل  
 تنبيه لا يرجع المدلى بوارث هنا على غيره بل هما سواء  
 كما تقدم وهو الاصح

(والصنف الثالث ) من اصناف ذوى الارحام ( جزء ابويه )  
 اى ابوى الميت ( وهو ) ينحصر في عشرة وهي ( اولاد الاخوات  
 الشقائق او ) اولاد الاخوات ( لاب ) ذكورا كانوا أو أنثا  
 فهما فهذه أربعة ( وأولاد الاخوة ) أولاد ( الاخوات لام )  
 ذكورا أو أنثا فهما وهذه أربعة أخرى ( و ) التاسع والعاشر

(بنات الاخوة الاشقاء أو) بنات الاخوة (لاب وان سفلوا)  
 أي نزلوا . ( والحكم فيهم ان القريب منهم أولي بالميراث من  
 البعيد ) كما في المصنف الاول والثاني ( ذكر اكان ) القريب  
 ( أو أنثى كبتت اخ ) لابوين أو لاب أو لام ( فانها ) مع كونها  
 أنثى ( أولى ) بالميراث ( من ابن بنت أخ ) كذلك لانها أقرب  
 منه . ( وان استووا في درجة القرب ) مع كون بعضهم ولد العصبية  
 وبعضهم ولد ذني الرحم ( فولد الوارث ) العاصب ( أولى )  
 بالميراث ( من ولد ذني الرحم كبتت ابن أخ ) لابوين أو لاب  
 ( فانها أولى ) بالميراث ( من ابن بنت أخت ) لانها ولد العصبية  
 وتقييد الاخ بكونه لابوين أو لاب احتراز عن الاخ لأم فان  
 ولده ليس بعصبية . ( وان استووا في القرب وكان الكل أولاد  
 عصبية ) كبتت ابن الاخ لاب وام وبنت ابن الاخ لاب وام  
 ( أو ) كان الكل أولاد ( ذى فرض ) كبتت أخ لام وابن  
 أخت لام ( أو ) كان الكل أولاد ( ذى رحم ) كبتت بنت الاخ  
 وابن بنت أخ آخر ( أو ) كان ( بعضهم أولاد عصبية وبعضهم ) الآخر  
 ( أولاد ذى فرض ) كبتت اخ لابوين وابن أخ الأم ( فعند  
 محمد ) رحمه الله ( يقسم المال على الاخوة والاختوات كأنهم هم

الورثة مع اعتبار عدد المروع في الأصول) والجهات في المروع  
قال في شرح السيد وهو الظاهر من قول أني حنيفه اهـ (وما  
أصاب كل فريق من تلك الأصول يقسم بين فروعهم) كما في  
الصفحة الأولى أي تكون القسمة على أول بطن اختلف وما حصل  
للأصول يدفع إلى فروعهم لذلك ضعف الابن في الفروع الإخوة  
والإخوات لأم فهم في المأخوذ سواء كأصولهم (كن ترك  
بنت) أخ (شقيق أو) بنت أخ (أب أو) ترك أيضا (ابن)  
أخت (شقيقة أو) ابني أخت (أب أو) ترك أيضا (بنت  
أخ لأم وابني أخت لأم) بهذين الصورتين

میت					
أخ لابوين	أخت لابوين	أخ لام	أخت لام		
بنت	ابن	بنت	بنت	ابن	بنت
٣	٢	١	١	١	١

میه	---	---	---	---	---	ت
آخ لاب	اغت لاب	آخ لام	اغت لام	آخ لاب	اغت لاب	ت
بفت	ابن	بفت	بفت	ابن	بفت	ت
۳	۲	۱	۱	۱	۱	۱



جعلني مذهب محمد تكون القسمة على الاصول اثلاثا لثلاث بنيني  
الاعيان في الصورة لاولى ولبنى العلات في الصورة الثانية  
ثوثلث لبني الأخياف فيهما . فاصل المسئلة ثلاثة واحد منها  
لبني الأخياف واثنان لبني الاعيان أو العلات ثم قسم نصيب  
كل على فرعه . فالواحد نصيب بني الأخياف لا يستقيم على  
فروعهم وهم ثلاثة رؤس فنحفظ الثلاثة . والاثنان نصيب  
بنى الاعيان أو العلات واحد منهما للاخ فيدفع الى بنته وواحد  
للاخت لانها ساوت أخاها لتمدد فرعها والواحد لا يستقيم  
على فرعها أعني الابن وأبنت لانهما كثرة رؤس بسيط  
الابن براسين فنحفظ الثلاثة أيضا . ثم نطالب النسبة بن اثلاثتين  
المحفوظتين فنجدها الممثلة فنكتفي باحدهما ونضربها في الثلاثة  
أصل المسئلة يحصل تسعة ومنها تصح . كان لبني الاعيان أو  
العلات من أصلها اثنان ضربناهما في جزء سهمي الثلاثة حصل  
سنة دفعنا منها ثلاثة الى بنت الاخ لانها نصيب ايها فبقي  
ثلاثة نصيب الاخت دفعنا منها اثنين الى ابنها وواحد الى  
بنتها . وكان لبني الأخياف واحد ضربناه في الثلاثة حصل  
ثلاثة دفعنا واحدا منها الى بنت الاخ لام نصيب ايها وبقي اثنان

صيب الاخت لام لانها كاختين اتعدد فرعها فمناهما الولديها  
فلذلك واحد منهما واحد وعامت ان ذكور بني الاخياف  
وانا هم في القسمة سواء كاصولهم وهو مذهب محمد وعند  
ابي يوسف رحمه الله للذكر مثل حظ الانثيين . ( وعند ابي  
يوسف ) رحمه الله ( يقسم المال بين فروع بني الاعيان ) اي  
فروع بني الابوين ( ثم ) يقسم ( بين فروع بني العلات ) اي  
فروع بني الاب ( ان لم تكن ) اي توجد ( فروع بني الاعيان )  
لان بني العلات يحجبون بني الاعيان ( ثم ) يقسم ( بين فروع  
بني الاخياف ) اي بني الام ان لم توجد فروع بني العلات  
( للذكر ضعف الانثى ) ارباعا في الجميع كما تقدم ( باعتبار  
الابدان ) اي ابدان العروص وصفاتهم على ما مر في الصنف  
الاول ( من مذهبه ) يعني انه يقدم عنده فروع بني الاعيان  
على غيرهم لانهم أقوى في القرابة فيجعل المال ارباعا فمطي  
ابن الاخت لاب وامه رعين وبنت الاخ لاب وامه رعين وبنت  
الاخت لاب وامه رعين آخر فان لم يوجد فروع بني الاعيان  
يقسم المال على فروع بني العلات باعتبار ابدانهم لان قرابة  
لاب أقوى من قرابة الام فيجعل المال بينهم أيضا ارباعا

وربما لابن الاخت لاب وربع لبنت الاخ لاب وربع آخر  
 لبنت الاخت لاب فان لم يوجد فروع بنى العلات يقسم المال  
 على فروع بنى الاخياف ارباعا ايضا باعتبار الابدان فتصح  
 المسئلة على رأيه من أربعة (وقد عرفت) مما تقدم (انه) أي مذهب  
 أبي يوسف (مفتي به لسهولته وعدم الغلط) لكن الذي عرف  
 مما تقدم ان المفتي به قول محمد. وعبارته ويقول محمد يفتي في  
 جميع احكام ذوي الارحام لانه أشهر الروايتين عن الامام  
 الا ان مشايخ بخارى اخذوا قول أبي يوسف تيسيراً على  
 المفتي وعليه عمل أئمة خوارزم اهل لفظ الفتوى أ كدالة النصحيح  
 قال فتوى على قول محمد ولذا اقتصر عليه في الخلاصة وشرحها  
 (والصنف الرابع) من اصناف ذوي الارحام (جزء جديده)  
 أي جدي الميت (وهما) الجد (أبو الاب و) الجد (أبو الام و) جزء  
 (جديته) أي جدي الميت (وهما) الجدة (أم الاب و) الجدة (أم الام  
 وهو) أي جزء جديده وجديته (الاخوال) لابوين أو لاب أو  
 لام (والخالات الاشقاء أو لاب أو لام) وهو لاء جهة للام. ولا  
 يتأني هنا تفاوت الدرجة في القرب بل في اولادهم ومن  
 بعدهم (والاعمام لام) فقط (والمات مطلقا) لابوين أو لاب

أولام . (والحكم فيهم) أى في صحاب الصنف الرابع ( ان المفرد  
منهم يأخذ جميع المال ) لعدم الزاحم فاذا ترك عمة واحدة أو عملاً  
واحداً لام أو خالة واحدة كان المال كله لذلك الواحد المنفرد  
عن يزاحمه ( كالاصناف ) الثلاثة ( التي مر ذكرها ) في كون المنفرد  
منها يأخذ جميع المال لعدم الزاحم . ( وان تعددوا ) مع تفاوتهم  
في القوة بأن كان بعضهم لابوين وبعضهم لاب وبعضهم لام  
( واتحدت قرابتهم ) بأن كان الكل من جهة واحدة كعمات .  
والاعمام لام فانهم من جهة الاب والاخوال والخالات فانهم  
من جهة الام ( كان الشقيق ) مطلقاً ذكر أو أنثى ( ولى ) بالميراث  
اجماعاً ممن كان لاب لانه أقوى منه قرابة ( ثم ) من كان ( لاب )  
مطلقاً أولى ممن كان لام لانه أقوى منه قرابة ( ثم ) من كان ( لام )  
مؤخر عن ذكر . وان كانوا ذكوراً وأناثاً واتحدت قرابتهم  
في القوة فلذلك ضعف الانثى ( وان اختلفت ) قرابتهم بأن تكون  
قرابة بعضهم من جانب الاب وقرابة بعضهم الآخر من جانب  
الام ( فلقاربة لاب الثلثان ) وهو نصيب الاب ( ولقرابة الام  
الثلث ) وهو نصيب الام ( كمات وخالات ) لابوين أو ( لاب ) أو  
لام فلهما الثلثان وللخالات الثلث . ولو ترك عمة لابوين

وعمة لاب وعمة لام وترك أيضا خلة لابوين وخالة لاب وخالة لام فثلاثا المال لقرابة لاب وثلاثة لقرابة لام. ثم ما أصاب كل فريق منهما يقسم بينهم كما لو اتحدت قراباتهم فالعمة لابوين في المثال تحوز جميع الثلثين لقوة قرابتهما وكذا الخلة لابوين تحوز جميع الثالث لذلك

تنبيه لا يقدم الاقوى في جهة على غيره في جهة أخرى فلا تقدم العمة الشقيقة على الخالة لام كما لا يقدم الخال الشقيق على العمة لام وإنما يقدم أقوى كل جهة فيها. (فلو تعددوا) مع اتفاق كل جهة في اقوة (وكانوا مخلصين) ذكورا واناثا (قسم الثلثان أو اثنتان بينهم) أي قسم الثلثان بين قرابة لاب والثلث بين قرابة الام (للكر ضعف الانثى كاعمام وعمات لام) فقط (واحوال وخالات أشقاء) أولاب أولام فللاعمام والعمات الثلثان يقسم بينهم لذلك (واما أولاد هؤلاء) المذكورين في الصنف الرابع (ذكورا) كانوا (أو أنانا وبنات الاعمام الأشقاء أو بنات الاعمام) لاب وذريتهم) أي ذرية أولاد الصنف الرابع وذرية بنات الاعمام (فيقدم منهم القريب) إلى الميت في الدرجة

(على البعيد) فيها (من أي جهة كان) القريب سواء كان من جهة  
 البعيد أو من جهة غيره و(سواء كان) القريب (ذكراً أو أنثى على  
 ما مر بيانه) في الصنف الأول لان الحكم فيها واحد . فالولد  
 العمة أولى من أولاد أولاد العمة وأولاد أولاد الخالة لوجود  
 الاقربيه . وأولاد الخالة أولى من أولاد أولاد الخالة وأولاد  
 أولاد العمة لوجود الاقربيه . وان استووا درجة مع اتحاد  
 الجهة فن له قوة القرابة أولى كبت عمه لابوين مع بنت عمه  
 لاب . وان استووا في القوة والقرب والجهة فولد العصبه كبت  
 عم لابوين أولاب أولى من غيره إجماعاً كان عمه لابوين أولاب  
 (الباب الخامس في معرفة الفروض بمخارجها) وغير ذلك  
 ثم شرع بين أصولها يحتاج اليها في قسمة المروض على مستحقيها  
 ولما كانت المروض كلها كسوراً كان مخارجها مخارج الكسور  
 ومخرج كل كسر مفرد أقل عدد يمكن أن يؤخذ منه ذلك  
 الكسر واحداً صحيحاً فمخرج النصف اثنان ومخرج الثلث ثلاثة  
 وهكذا . (اعلم ان الفروض) الستة (المندرة) المذكورة (في  
 كتاب الله تعالى نوعان) ثلاثة منها نوع وثلاثة أخرى نوع آخر  
 (أولهما) أي أول النوعين (الثمن والرابع والنصف) وهذه

طريقة الترقى وطريقة التدلى ان يقال النصف والرابع والثلث  
( وتأتيها ) أي ثاني النوعين ( السدس والثالث والثلاثان ) ويقال  
الثلاث والثالث والسدس أو يقال الثلث والثلث والثلث والثلث  
ونصف نصفه والآخر الربع والثالث ونصف كل ونصفه  
( وقد عرفت اصحابها ) أي اصحاب الفروض ( مما مر ) في  
الباب الثاني وهم أربعة من الذكور وتسمة من الاناث

( ومخرج مسائلها ) المنفق عليها ( سبعة ) . المخرج

( الاول ) منها ( اثنان وهو للنصف لا غير ) سواء كان مع  
الباقى أو مع نصف آخر ( كمن ترك بنتا أو زوجا ) أي كامرة  
مات وترك بنتا أو زوجا ( مع ) أخ ( شقيق أو ) مع أخ  
( لاب ) أو زوجا واختا لابوين أو لاب فلكل منهما في الصور  
الست النصف ومخرج النصف والنصف اثنان تماما

( و ) لمخرج ( الثاني ) منها ( ثلاثة وهو للثالث ) والباقي  
( كمن ترك أما أو ) أخا ( شقيقا أو ) أخا ( لاب ) فلام الثالث  
فرضا والباقي الاخ نصيبا ( وللاثنين ) والباقي ( كمن ترك  
بنتين وعمما ) فللبنتين الثلثان فرضا والباقي للام وللثالث والثلثين  
كأختين لام وأختين لابوين أو لاب ومقام الثالث والثلثين

## ثلاثة لتمامها

(و) المخرج (الثالث أربعة وهو للربع لا غير) سواء كان مع الباقي (كمن ترك) أي كامرأة تركت (زوجاً مع ولد) فلا زوج الربع والباقي للولد (أو) ترك رجل (زوجة مع عدم ولد) فلا زوجة للربع والباقي للماصب ان كان . أو مع نصف والباقي كبرت وزوج وعم فخرج النصف والربع أربعة لتداحلها لازوج الربع واحد والبنات النصف اثنان والباقي واحد للمم . وللربع وثلاث الباقي كزوجة وأبوين وهي إحدى الغراوين وثلاث الباقي ومع ومخرج الربع والربع أربعة لتمامها فقوله للربع لا غير فيه ما فيه (و) المخرج (الرابع ستة . وهو للسدس) والباقي (كمن ترك أبا وابناً) فلأب السدس واحد فرضاً والباقي للابن تمصيباً (ولا اختلاط النصف والسدس فقط) مع الباقي (كمن ترك بنتاً وأماً) فالأم السدس واحد والبنات النصف ثلاثة والباقي للماصب . (أو) اختلاط النصف و (الثالث) مع الباقي (كمن ترك) أي كامرأة تركت (زوجاً وأختين لام) فاصلها ستة لمباينة مخرج النصف لمخرج الثالث الزوج النصف ثلاثة وللأختين لام الثالث اثنان والباقي للماصب (أو) اختلاط النصف و (الثنين فقط كمن ترك)



أي كأمراة تركت ( زوجا وشقيقتين ) فاصلها ستة لما تقدم  
وتعول لسبعة للزوج النصف ثلاثة وللشقيقتين الثلثان أربعة  
(أو) اختلاط النصف و(السدس والثلاث معا كمن ترك) أي  
كأمراة تركت (زوجا وأما وأختين لام) فاصلها ستة لدخول  
مخرج النصف والثلاث في مخرج السدس للزوج النصف  
ثلاثة وللأختين لام الثلث اثنان وللأم السدس واحد . (أو)  
اختلاط النصف و(الثلاث والثلاثين معا كمن ترك) أي كأمراة  
تركت (زوجا وشقيقتين وأختين لام) فاصلها ستة لمباية مخرج  
النصف لمخرج الثلث والثلاثين وتعول لنسمة للزوج ثلاثة  
وللشقيقتين أربعة وللأختين لام اثنان (أو) اختلاط النصف  
و(السدس والثلاث والثلاثين معا كمن ترك) أي كأمراة تركت  
(زوجاً وأماً وأختين لام) (أختين شقيقتين) فاصلها ستة لدخول  
مخرج النصف واثنان والثلاثين في مخرج السدس وتعول  
لمشرة للزوج ثلاثة وللأم واحد وللأختين لام اثنان  
وللشقيقتين أربعة . وللنصف وثلاث الباقي كزوج وأبوين  
وهي ثمانية الفراوين . قال في الارشاد للزوج النصف سهم من  
أثنين مقام النصف يبقى سهم ثلثه للام فرضا ولا ثلث له

صحيح فاضرب ثلاثة مقام الثالث في الاثنين يحصل اصلها ستة  
 بالاتفاق للزوج النصف ثلاثة واللام ثلث الباقي سهم وللأب  
 سهمان ومن زعم من المصنفين بأن عندنا فيها قولاً آخر بأن  
 أصلها من اثنين وتصح من ستة فهو وهم منه اخذه من  
 الخلاف في أصل ثمانية عشر اهـ

(و) المخرج (الخامس ثمانية وهو لثمن لا غير) سواء كان  
 معه نصف أو لا (كمن ترك زوجة وولداً ذكرًا كان) الولد  
 (أو انثى) فللزوجة الثمن وللولد الذكر الباقي وللولد الانثى  
 النصف والباقي للعاصب ان كان

(و) المخرج (السادس اثناعشر وهو لاختلاط الربع بالسدس  
 فقط كمن ترك زوجة وأخاً لأم) وعاصباً فللزوجة الربع وللأخ  
 لأم السدس ومخرجاهما متفقان بالنصف فيضرب أحدهما في  
 نصف الآخر يحصل أصلها اثنا عشر للزوجة ثلاثة وللأخ لأم  
 اثنان والباقي للعاصب. (أو) اختلاط الربع و (الثلث فقط كمن ترك  
 زوجة وأماً) وعاصباً فاللام الثالث وللزوجة الربع وبين مخرجيهما  
 مباينة فيضرب أحد المخرجين في كامل الآخر يحصل أصلها  
 اثنا عشر للام أربعة وللزوجة ثلاثة والباقي خمسة للعاصب. (أو)

اختلاط الربع و(اثنتين فقط مكن ترك زوجاً وبتين) أى  
 كامراً تركت زوجاً وبتين وعاصباً فللبنتين اثنتان وللزوج  
 الربع وبين مخرجيهما مبانة فيضرب أحدهما في جميع الآخر  
 يحصل أصلها اثنا عشر للبتين ثمانية وللزوج ثلاثة والباقي  
 واحد للعاصب . ( أو ) اختلاط الربع و(السدس والثلاث مكن  
 ترك زوجة وأما وأختين لام) فللام السدس والاخترين لام اثلاث  
 وبين المخرجين مداخلة وللزوجة الربع ومخرج الربع موافق  
 لمخرج السدس بالنصف كما تقدم فيضرب وفق أحدهما في جميع  
 الآخر يحصل أصلها اثنا عشر للزوجة الربع ثلاثة وللأم السدس  
 اثنتان والاخترين لام الثلث أربعة والباقي ثلاثة للعاصب . ( أو )  
 اختلاط الربع و ( الثلث واثنتين مكن ترك زوجة  
 وشقيقتين وأختين لام ) فللشقيقتين اثنتان والاخترين لام  
 الثلث ومخرجاهما متماثلان وللزوجة الربع ومخرجه مبان  
 لاحد المتماثلين فيضرب أحدهما في جميع الآخر يحصل أصلها  
 اثنا عشر وتعمل خمسة عشر للشقيقتين ثمانية والاخترين لام  
 أربعة وللزوجة ثلاثة . ( أو ) اختلاط الربع و(السدس والثلاث  
 واثنتين مكن ترك زوجة وأما وأختين لام وشقيقتين) فيخرج

الثلاث واثنين داخلان في مخرج السدس وبينه وبين مخرج  
الرابع موافقة بالنصف فيضرب وفق أحدهما في جميع الآخر  
يحصل أصلها اثنا عشر وتقول لسبعة عشر للشقيقتين ثمانية  
وللاختين لام أربعة وللام اثنان وللزوجة ثلاثة

(و) لمخرج (السابع أربعة وعشرون وهو لاختلاط الثمن  
بالسدس فقط كمن ترك زوجة وأماً وابناً) للزوجة الثمن  
وللام السدس وبين مخرجيهما موافقة بالنصف فيضرب وفق  
أحدهما في جميع الآخر يحصل أصلها أربعة وعشرون للزوجة  
ثلاثة وللام أربعة والباقي لابن . (أو) اختلاط الثمن و (الثلاثين  
فقط كمن ترك زوجة وبنتين) للزوجة الثمن وللبنتين الثلثان  
وبين مخرجيهما مباينة فيضرب أحدهما في جميع الآخر يحصل  
أصلها أربعة وعشرون للزوجة ثلاثة وللبنتين ستة عشر والباقي  
للعاصب . (أو) اختلاط الثمن و (السدس واثنين مما كمن  
ترك زوجة وأماً وبنتين) للزوجة الثمن وللام السدس وللبنتين  
الثلثان وبين مخرجي الثلاثين والسدس مداخلة وبين أكبر  
للمداخلين ومخرج الثمن موافقة بالنصف فيضرب وفق أحدهما  
في كامل الآخر يحصل أصلها أربعة وعشرون للزوجة ثلاثة

وللام أربعة وللبنتين ستة عشر والباقي للماصب ( ولا يتصور فيه ) أي في اختلاط الثمن بالسدس واثنين ( صاحب ثلث ) أصلا ( لان لثمن اذا كان ) فرضا ( للمرأة ) وجب ان يكون صاحب ( فرض ) الثلثين بنتين ( أو بنتي ابن ) ( و ) وجب ان يكون ( صاحب السدس ) أما أو أبا أو جدة ( صحيحة ) ( أو جدا ) صحيحا ( وحيث لا يندم صاحب الثلث ) بالكسبة ( لان صاحبه أما الام أو أولادها والام هنا ) أي في هذا المثال ( قد حجب من ) فرض ( اثلث الى ) فرض ( السدس ) بالبنتين أو بنتي الابن ( وأولادها قد حجبا ) ( حجب حرمان ) ( من جميع الثلث ) ( بالبنتين أو بنتي الابن . أو اختلاط الثمن والسدسين والثلثين معا ) كن ترك زوجة وبنتين وابوين لدخول مخرج الثلثين في مخرج السدس وبينه وبين مخرج الثمن موافقة بالصف فيضرب وفق أحدهما في كامل الآخر يحصل أصلا أربعة وعشرون وتمول لسبعة وعشرين للزوجة ثلاثة وللبنتين ستة عشر ولكل من الابوين أربعة . ( وإذا عرف هذا ) المذكور من الأصول السبعة ( فاربعة ) أي فاقول أربعة ( من الخارج السبعة ) المذكورة ( لا تمول أصلا ) لان القروض المتعلقة

بهذه الخارج الاربعة أما ان يفي المثل بها أو يبقى منه شيء زائد  
 عليه (وهي) أي الاربعة التي لا تعول (الاشنان والثلاثة  
 والاربعة والثمانية و) الاصول (الثلاثة الباقية) من السبعة  
 (قد تعول وهي السنة والاثنا عشر والاربعة والعشرون)  
 بالاستقراء (فاما الستة فتعول) وترأ وشفعا على توالي الاعداد  
 الى سبعة ولى ثمانية والى تسعة والى عشرة . فتعول بمثل  
 سدسها (لسبعة) فيما اذا اجتمع نصف وثلثان (كمن ترك) أي  
 كامرأة تركت (زوجا وشقيقتين) فاصل المسئلة ستة وتعول  
 لسبعة للزوج ثلاثة وللشقيقتين اربعة . أو اجتمع نصفان  
 وسدس كزوج واخت لابوين واخت لاب . أو اجتمع اثنان  
 وثلث وسدس كاختين لابوين واختين لام وام . أو اجتمع نصف  
 وثلث وسدسان كاخت لابوين واخت لاب واختين لام وام  
 فصور عول ستة الى سبعة اربعة . (و) تعول بمثل ثمانية (لثمانية)  
 اذا اجتمع نصف وثلثان وسدس (كمن تركا من ذكر) من  
 الزوج والشقيقتين (وأما) فاصل المسئلة ستة وتعول الى ثمانية  
 للزوج ثلاثة وللشقيقتين اربعة والام واحد . أو اجتمع نصفان  
 وثلث كزوج واخت لابوين واختين لام . أو اجتمع نصفان

وسدسان كزوج وثلاث اخوات متفرقات فصور عول ستة .  
الى ثمانية ثلاث (و) تمول بمثل نصفها (لستة) اذا اجتمع  
نصف وثلثان وسدسان (كن ترك هؤلاء) المذكورين من  
الزوج والشقيقتين والام (وأخالام) فاصل المسئلة ستة وتمول  
الى تسعة للزوج ثلاثة وللشقيقتين اربعة وللأم واحد والاخ  
لام واحد . او اجتمع نصفان وثالث وسدس كزوج واخت  
لابوين واختين لام وام . او اجتمع نصفان وثلاثة اسداس  
كزوج وثلاث اخوات متفرقات وام . فصور عول ستة الى  
تسعة ثلاث ايضا (و) تمول بمثل ثلثها (لعشرة) اذا اجتمع  
نصف وثلثان وثالث وسدس (كن ترك هؤلاء) المذكورين  
من الزوج والشقيقتين والام والاخ لام (واختالام) فاصل  
المسئلة ستة وتمول الى عشرة للزوج ثلاثة وللشقيقتين اربعة  
وللام واحد ولكل من ولدي الام واحد . وهذه المسئلة  
الشريحية لقضاء شريح فيها بان للزوج ثلاثة من عشرة . او اجتمع  
نصفان وثالث وسدسان كزوج واخت لابوين واخت لاب  
واختين لام وام . فصور عول السنة الى عشرة اثنان . فيكون  
جميع صور عول الستة اثني عشر . (واما الاثنا عشر . فتمول)

وترا لا شغما على توالى الافراد الى ثلاثة عشر والى خمسة عشر  
والى سبعة عشر فتعول بمثل نصف سدسها ( لثلاثة عشر ) اذا  
اجتمع ربع وثمان وسدس ( كمن ترك زوجة وشقيقتين واما )  
فاحصل المسئلة اثنا عشر وتعول الى ثلاثة عشر للزوجة ثلاثة  
والشقيقتين ثمانية والام اثنان . او اجتمع ربع ونصف وسدسان  
كزوج وبنت وابوين . او اجتمع ربع ونصف وثلاث كزوجة  
واخت لابوين او لاب ولاب واختين لام . فصور عول اثني عشر  
الى ثلاثة عشر ثلاث . ( و ) تعول بمثل ربعها ( لخمس عشرة ) اذا  
اجتمع ربع وثلاث وسدسان ( كمن ترك من ذكر ) من الزوجة  
والشقيقتين والام ( واختا لام ) فاحصل المسئلة اثنا عشر وتعول  
الى خمسة عشر للزوجة ثلاثة وللشقيقتين ثمانية والام اثنان  
واللاخت لام اثنان . او اجتمع ربع ونصف وسدس وثلاث  
كزوجة واخت لابوين وأخت لاب واختين لام . او اجتمع  
ربع ونصف وثلاثة اسداس كزوجة وثلاث أخوات متفرقات  
وام . او اجتمع ربع وثلثان وثلاث كزوجة واختين لابوين او  
لاب واختين لام . فصور عول اثني عشر الى خمسة عشر  
اربع . ( و ) تعول بمثل سدسها واربعمها ( لسبعة عشر ) اذا



الاجتماع ربع وثلثان وثلث وسدس (كن ترك هؤلاء )  
 المذكورين من الزوجة والشقيقتين والام والاخت لام  
 (واختا ) ثمانية (لام) فلها اثنان زاد على الخمسة عشر تبلغ  
 سبعة عشر . او اجتماع ربع ونصف وثلث وسدسان كزوجة  
 واخت لابوين واخت لاب واختين لام وام . فصور عول  
 اثني عشر الى سبعة عشر اثنان . فيكون جميع صور عول اثني  
 عشر تسما . (واما الاربعة وعشرون فتعول ) عولا واحدا  
 (لسبعة وعشرين) في المسئلة المتبرية التي اجتماع فيها الثمن والثلثان  
 والسدسان (كن ترك زوجة وبنتين وابوين ) للزوجة الثمن  
 وللبناتين الثلثان ستة عشر ولكل من الابوين السدس اربعة  
 (ولا توارثين) الاقارب (الذين ماتوا) جملة بسبب  
 حصاب عمهم (في وقت واحد و) الحمال انه (لم يعلم ترتيب  
 موتهم يقينا كالغرقى والحرقى) والمهدي والقتلي في معركة  
 (فيقسم مال كل) واحد منهم (على وراثته الاحياء) ولا يرث  
 بعضهم من بعض . (واما ذا) تاخر موت بعضهم و(علم ترتيب  
 موتهم) مع علم عين السابق علما (يقينا) بلا التباس (فيرث  
 من تاخر موته ممن تقدم) . وان علم التلاحق وجعل عين

السابق فلا توارث كما لو عدت المدة  
 (وهذا اخر ما اقتطفناه من كتابنا المسمي الشموس  
 لليواهر على كنوز الجواهر في الفقه ) . والحمد لله رب  
 العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين  
 (قال مؤلفه) تم بحمد الله يوم الاربعاء غرة صفر الخير  
 سنة ١٣٠٢ الف وثلاثمائة وانين . من هجرة سيد الكونين  
 صلى الله عليه وسلم

صفحہ	خطا	صواب	سطر
٧	الغزة	الغرة	٦
٨	نصين	نصيب	١٠
٨	الربة	أربعة	١٦
٩	وقف	وفق	٨
٧٣	فللبب	فللبت	٣
٥٤	يحجبهم	يحجب	١٥
٥٩	جبة	من جبة	٥
٦٩	ربما	ربما	١





# مقدمة

مقدمة

- ٥ الباب الأول : أصل هذا العلم ، وما ياديه
- ٦ أركانه ثلاثة ، شروطه ثلاثة ، مسائل الحمل
- ١٠ أسباب الارث ثلاثة
- ١١ موانع الارث اربعة
- ١٤ الحقوق التي تتعلق بمال الميت ومستحقوها
- ٢١ الوارثون عشرة اصناف
- ٢٨ الباب الثاني في معرفة اصحاب الفروض واحوالهم
- ٤١ تنبيه علم بما تقدم ان جملة اصحاب الفروض ثلاثة عشر
- ٤١ الباب الثالث في معرفة العصبية واقسامهم وحكمهم
- ٤٧ حاصل هذا الباب
- ٤٩ المحجوب من الورثة قسمان
- ٥٤ الباب الرابع في معرفة ذوي الارحام وحكمهم
- ٧٢ الباب الخامس في معرفة الفروض ومخارجها
- ٧٩ الاصول التي تمول والتي لا تمول
- ٨٣ حكمهم من لم يعلم ترتيب وفاتهم

تنبيه : قد تركنا الغلطات المطبعية الظاهرة اتمالا على طباعة القراء















